الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي لميلة

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

الدرس النحوي عند الزمخشري المنصوبات في كتابه المفصل أنموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في اللغة والأدب العربي
تخصص: لغة عربي

إعداد الطالب(ة):
*- بلال مالـــــك
*- نسيم عصمـــان

إشراف الأستاذ(ة):
عبد الحليم معزوز

السنة الجامعية: **2014/2013**

شكر وتقدير"

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على محمد في العرب والعجم وعلى آله وأصحابه أهل الفضل والنعم وبعد:

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل: عبد الحليم معزوز الذي تكرم علينا بقبوله هذه المذكرة والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذ الكريم: عيسى قيزة وإلى كل أساتذة معهد الأداب واللغات وجميع مسئولي الإدارة وإلى جميع الأصدقاء والأحباب.

الإهداء

إلى مأوى في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني..

إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الحبايب

(أمي الحبيبة)

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار..

إلى من أحمل أسمه بكل افتخار ..

أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى

ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار

وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..

(والدي العزيز)

- بـــــــــــــــلال -

المقدمة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، المنزل كتابه بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله الطيبين، الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن الدين، حتى رفع الله بهم منارة الحق المبين، وبعد.

فإن تراثنا العربي يزخر بالعديد من الدراسات اللغوية المتنوعة، والتي جاءت كلها خدمة للغة العربية، قادها جيل من العلماء والنحاة الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عنها وإرساء قواعدها والغوص في أعماقها من أجل الحفاظ عليها ورفع صرح النحو وبناء قواعده وفروعه، ومن بين هؤلاء العلماء أبو القاسم الزمخشري، الذي سيكون موضع بحثنا هذا من خلال اختيارنا لعنوان "الدرس النحوي عند الزمخشري، المنصوبات في كتابه المفصل نموذجًا" ليكون عنوانًا لبحث التخرج للحصول على شهادة الليسانس، وذلك لما له من مكانة وجهود في إرساء قواعد هذه اللغة من خلال مصنفاته، معتمدين في ذلك على أبرز كتبه وهو المفصل.

ومما دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع هو حبنا للنحو، حيث كانت لنا رغبة كبيرة في الكتابة في هذا العلم، وكذلك الرغبة في خدمة العربية، وكذا التعرف والإحاطة بجهود هذا النحوي، ومدى أهمية كتابه المفصل الذي يعتبر في نظر النحاة ثاني أفضل كتاب في النحو بعد كتاب سيبويه، عرفانًا منا واهتماما بما قدمه من خدمة جليلة للعربية.

وقد قسمنا موضوع بحثنا وفق خطة من مقدمة ومدخل وفصلين وخاتمة، فالمدخل كان بعنوان: نشأة النحو وتطوره، تناولنا فيه نبذة تاريخية عن نشأة هذا العلم وأهم المراحل التي سار عليها، والفصل الأول فقد كان الجانب النظري لهذه الدراسة، بعنوان الزمخشري وجهوده النحوية، فتناولنا فيه التعريف بالزمخشري وكتابه، وكذا دراسة القضايا النحوية التي كان عليها مدار هذا الكتاب، وهي الإعراب والبناء، والتقديم والتأخير، والتذكير والتأنيث، والحذف والتقدير، ثم عرجنا بعدها إلى أهم الانفردات الزمخشرية التي كان له فيها رأي بارز دون

غيره من النحاة، وأما الفصل الثاني فهو الجانب التطبيقي الذي تطرقنا فيه إلى الوصف والتحليل لباب المنصوبات الذي اخترناه نموذجًا.

وقد اقتضى منا هذا التصور للبحث، الاعتماد على منهجين مناسبين للدراسة، هما المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، فالمنهج التاريخي كان هو المناسب لرصد نشأة النحو ومراحله التي سار عليها، وأيضًا لمعرفة حياة الزمخشري، والمنهج الوصفي التحليلي كان مناسبًا لتحليل القضايا النحوية وباب المنصوبات خاصة.

وقد اعتمدنا على عدة مصادر ومراجع تناوعت بين القديم والحديث، أهمها كتاب المفصل للزمخشري، وشرح المفصل لابن يعيش، ونشأة النحو للطنطاوي، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري وغيرها.

غير أن هذه الدراسة لم تكن سهلةً إذ واجهتنا كثير من الصعوبات والمشاكل، والتي منها قلة المصادر والمراجع، وصعوبة التحليل لمادة المفصل التي امتازت بنوعٍ من الإجمال والغموض في بعض منها.

وأخيرًا وعرفانا منا، نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

والله نسأل أن يوفقنا لما قصدناه، ويعيننا على ما أردناه وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

مدخل

نشأة النحو وتطوره

نشأت الدراسات اللغوية بفروعها المختلفة، وموضوعاتها الدقيقة، ومناهجها المتنوعة في رحاب القرآن الكريم، لأن العلماء وقفوا أمام الآيات الكريمة محاولين فهمها، والغوص في معانيها، واستخراج أحكامها، وقد أيقنوا أنه لا سبيل إلى ذلك إلا بدراسة هذه اللغة، لذلك فإننا نرى الكثير من العلوم التي نتجت عن دراسة القرآن الكريم الذي نزل على الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن بينها الدرس النحوي، الذي كان يحتل الصدارة من بين هذه العلوم، باعتباره أسبق علوم العربية ظهورا وأوسعها أطوارًا، ولأن الحديث عن مثل هذه الجزئيات، تستدعي بنا الكشف عن ماهية هذا العلم، وأهم المراحل التي سار عليها.

1 نشأة النحو

كان العرب في الجاهلية يتكلمون العربية الفصحى على سجيتهم التي فطرهم الله عليها، إلى أن جاء الله بالإسلام، وأظهره على سائر الأديان، "فدخل الناس فيه أفواجًا وأقبلوا إليه أرسالاً واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو حليها والموضح لمعناها "[1]، فخشى العلماء حينها من ضياع اللغة العربية، لغة القرآن والحديث، فأدى بهم حرصهم الشديد على العربية إلى التفكير في وضع أصول وقواعد لضبط هذه الألسنة المائلة عن القانون العربي، وكان من بين هذه الأصول: علم النحو.

2 أسباب نشأة النحو

من خلال ما سبق ذكره، يمكن لنا باختصار أن نرد أسباب نشأة علم النحو إلى عاملين اثنين هما:

- شيوع اللحن وانتشاره بين المسلمين بسبب دخول الأعاجم في الدين الإسلامي.
- غيرة المسلمين وحرصهم على لغة دينهم، لغة القرآن والحديث، لاسيما وأن اللحن قد وصل إلى القرآن الكريم.

[1] أبو بكر محمد بن الحسين الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر ط2، 2009م، ص11.

3 واضع علم النحو

اختلف الرواة والنحاة في واضع علم النحو، حيث تعددت الآراء واضطربت الروايات في ذلك، ولعل أشهرها تلك التي كانت تدور بين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأبي الأسود الدؤلي رحمه الله.

-الرواية الأولى : يرى فريق من العلماء "أن علي بن أبي طالب أول من وضع النحو، وأنه دفع إلى أبي الأسود الدؤلي المتوفى سنة (67 هجرية) بصحيفة فيها:بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف...إلخ ، وأمره بتكميله "[1].

-الرواية الثانية: ومن الرواة من يقول: إن أبا الأسود هو أول من استنبط النحو وأخرجه من العدم إلى الوجود، ويدلل على ذلك بما جاء في قصته الشهيرة مع ابنته "حين قالت له يومًا: يا أبت ما أحسنُ السماء قال أي بنية نجومها، فقالت: لم أرد أي شيء منها أحسن؟ وإنما تعجبت من حسنها، فقال إذًا فقولي ما أحسنَ السماءَ،فحينئذ وضع كتابًا "[2].

وأشهر الروايات على أن الخطوة الأولى لضبط علم العربية،هي وضع النقاط على الحروف والتي كان من ورائها أبو الأسود الدؤلي نفسه، وذلك حين شاع اللحن ووصل الى القرآن حتى إن أبا الأسود سمع "قارئًا يقرأ (أن اللهَ بريٌء منَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولِه)، فقال ما ظننت أمر الناس وصل إلى هذا، فطلب حينها من الأمير أن يبلغه كاتبا فاطنًا يعي ما أقول، فأتى به، فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئا من ذلك غنة، فاجعل مكان النقطة نقطتين"[3].

ويظهر لنا أن نسبة النحو إلى أبي الاسود الدؤلي لها أساس صحيح، "وذلك أن الرواة يكادون يتفقون على أن أبا الاسود قام بعمل من هذا النمط، وهو أنه ابتكر شكل المصحف

---

[1] محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك في أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، ط1، 2001م، ص09.

[2] جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، أنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ج1، ط1، 1986م، ص42.

[3] أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، أخبار النحويين والبصريين، تح: طه محمد الزيني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، دت، ص12.

وواضح أن هذه خطوة أولية في سبيل النحو تتمشى مع قانون النشوء، وواضح كذلك أن هذا يلفت النظر إلى النحو، فعمل أبي الأسود يسلم إلى التفكير في الإعراب ووضع القواعد له"[1].

4 تعريف النحو

لغة: النحو: القصد والطريق، يكون ظرفًا ويكون اسمًا، نحاه ينحوه وينحاه نحوًا وانتحاه ونحو العربية منه"[2].

وجاء في مقاييس اللغة: (نحو)النون والحاء والواو كلمة تدل على قصد، ونحوت نحوه ولذلك يسمى نحو الكلام، لأنه يقصد أصول الكلام، فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم به"[3].

وعلى هذا فإن المعنى اللغوي للنحو هو القصد ، كما دلَّ عليه كلا التعريفين.

اصطلاحا : نظرًا لأهمية هذا العلم ، واحتلاله المكانة الأولى بين علوم العربية، فقد حظي بتعاريف كثيرة ومتنوعة، تنوعت بين القديم والحديث.

4-1 عند القدامى

-ابن جني(ت302هـ):"هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير(...) ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رد به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوًا كقولك قصدت قصدًا، ثم خص به هذا القبيل من العلم"[4].

-ابن عصفور(ت669هـ): "النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[5]، والذي نخلص إليه أن ابن عصفور قد أخلط بين أصول النحو والنحو حين ذكر المقاييس، لأن القياس مبحث من مباحث علم أصول النحو، يستعمله النحاة في الاستدلال

[1] أحمد أمين، ضحى الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ج2، 1987م،ص386.
[2] ابن منظور، لسان العرب، تح: خالد رشيد القاضي، دار صبح، بيروت، لبنان، ج14، ط1، 2006م، ص71.
[3] أبو الحسن أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، مصر، ج5، ص403.
[4] أبو الفتح عثمان إبن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج1، دت، ص34.
[5] ابن عصفور الإشبيلي، مثل المقرب، تح: صلاح سعد محمد المليطي، دار الأفق العربية، القاهرة، ط1، دت، ص97.

على صحة القاعدة النحوية، ولذلك فإن تبيين ما يستخرج به الشيء ليس تبيينًا لحقيقة النحو وعلم مقاييس الكلام هو النحو.

-السكاكي(ت625هـ): يذهب السكاكي في تعريفه للنحو، بأنه "معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقًا، بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها، ليحترز عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية "[1].

ويتضح لنا من خلال التعريف أن السكاكي قد وسع من دائرة النحو وخرج به من الحد الذي رسمه النحاة القدامى الذين كانوا يقتصرون في بحثهم على أواخر الكلم إعرابًا وبناءً إلى العلاقات القائمة بين الكلمات، وما تؤديه من معنى وهي مركبة، ولا عجب في ذلك حين جنح إلى هذا التعريف، فهو من علماء البلاغة الذين يولون اهتماما كبيرا بالمعنى أكثر من اللفظ،إذ أن الرأي نفسه نجده عند عبد القاهر الجرجاني، الذي كان يرى أن النحو الذي يعنى بالإعراب ومشكلاته اللفظية، لايمكن أن يعد نحوًا كاملاً، وعلى هذا الدرب سار جميع البلاغيين تحت قاعدة "بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال"، فهم يريدون بهذا أن النحو لابد من أن يرتبط بالوظيفة التي يؤديها مع مختلف الطبقات الكلامية، والأغراض التواصلية المختلفة.

4-2 عند المحدثين

-ابراهيم مصطفى: يرى ابراهيم مصطفى بأن النحو هو "قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل،حتى تتسق العبارة، ويمكن أن تؤدي معناها "[2].

والذي يظهر لنا أن النحو بهذا المفهوم، هو النظام الذي تبنى عليه الكلمات وتتسق فيما بينها حتى تؤدي معنى معين، من هنا فإن هذا التعريف يقترب كثيرا مع تعريف السكاكي لأن كلا التعريفين قد خرج من البحث في أواخر الكلمات، إلى العلاقات العامة بين الكلمات

[1] أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، تح: محمد عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م ص125.

[2] ابرهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1992م، ص1.

والجمل، ولا شك أن إبراهيم مصطفى كان يقصد بتعريفه هذا إلى تقديم تصحيح أو نقد إن صح التعبير إلى النحاة القدامى، وهو ما صرح به كثيرًا في غير موضعٍ من كتابه.

-مهدي المخزومي: يرى المخزومي أن النحو"عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور، فالنحو متطور أبدًا،لأن اللغة متطورة أبدًا والنحوي الحق، هو الذي يجري وراء اللغة يتتبع مسيرتها ويفقه أساليبها، ووظيفة النحويّ أن يسجل لنا ملاحظته ونتائج اختباراته في صورة أصول وقواعد، تمليها عليه طبيعة هذه اللغة واستعمالات أصحابها "[1].

والذي نستخلص من هذا، أن النحو الذي دعا إليه المخزومي، هو نحو وظيفي بالدرجة الأولى، يقوم أساسًا على ضرورة الربط بين بنية اللغة ووظيفتها التي يمكن أن تؤديها في مختلف الاستعمالات اليومية والأغراض التواصلية بين الأفراد.

5 مراحل الدرس النحوي

مرّ الدرس النحوي أثناء تطوره بأربع مراحل رئيسية هي:

5-1 مرحلة الوضع التكويني

وتبدأ من الإرهاصات الأولى لعلم النحو مع أبي الأسود الدؤلي (ت69هـ) إلى عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175)، وقد استأثرت بهذه المرحلة مدينة البصرة دون الكوفة وذلك لانشغال الكوفة بالقراءة ورواية الأشعار والأخبار، يقول ابن سلام الجمحي "وكان لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية "[2]، وقد مثل هذه المرحلة طبقتان من أهل البصرة :

-الطبقة الأولى: من زعمائها أبو الأسود الدؤلي وتلاميذه نصر بن عاصم (ت89هـ) عنبسة الفيل توفي حوالي سنة مائة هجرية، عبد الرحمان بن هرمز(ت117هـ) يحي بن يعمر العدواني (ت129هـ)"[3].

---

[1] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1989م، ص14.

[2] ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، (دت)، ص12.

[3] محمد الطنطاوي، نشأة النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، (دت)، ص71.

وما نستطيع قوله عن جهود هذه الطبقة في النحو، هو اعتمادهم على السماع والرواية ومشافهة العرب، والرحلة إليهم في البوادي، دون أن تكون هناك أي اجتهادات عقلية، لأن أغلب النحاة في هذه الفترة كانوا من حفظة القرآن بل كانوا من أصحاب الروايات المتواترة.

-الطبقة الثانية: من أبرز زعماء هذه الطبقة: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي(ت149هـ)، وأبو عمر ابن العلاء إمام أهل البصرة في القراءات والنحو(ت154هـ)، ولقد ظهرت عند رجال هذه الطبقة فكرتا القياس والسماع، وكان السابق إلى فكرة القياس ابن أبي إسحاق الحضرمي"[1] حيث وصفته المصادر بأنه "أول من بعج النحوّ ومدّ القياس وشرح العلل ، وكان مائلا إلى القياس في النحو"[2]

5-2 مرحلة النمو والإبداع

وتبدأ من عهد الخليل زعيم الطبقة الثالثة للبصريين "والرؤاسي إمام الطبقة الأولى للكوفيين، إلى عصر الأخفش الأوسط زعيم الطبقة الخامسة للبصريين (ت215هـ) والفراء إمام الطبقة الثانية للكوفيين "[3].

وبالتالي فهي مرحلة مشتركة بين مدرسة البصرة والكوفة، التقى فيها رجال المدرستين، التقى فيها إمام البصريين سيبويه، وإمام الكوفيين في النحو الكسائي.

ولعل أهم ما يلاحظ على هذه المرحلة، هي فكرة القياس التي أخذت تنمو وتتطور مع الخليل لذلك يقول فيه ابن جني مقولته الشهيرة: "سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه."[4] وعلى الجملة فقد خطا الخليل بالنحو العربي خطوة واسعة إلى الأمام، نحو ضبط المسائل وتقعيد القواعد وتمييز الفروع من الأصول، حتى أثمر ذلك كله في ظهور نظرية التعليل النحوي.

كما ميز هذه المرحلة، ظهور ملكة التصنيف والتنسيق (تدوين النحو)، وتجلى ذلك في كتاب سيبويه الذي أبدعه على غير مثال سابق، وأيضًا كتاب معاني القرآن للفراء الذي جاء حاملاً

---

[1] عبد الله بن محمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1993م، ص76.

[2] الزبيدي، طبقات النحويين، ص31.

[3] ينظر: عبد الله الخرثان، مراحل تطور الدرس النحوي، ص87.

[4] ابن جني، الخصائص، ج1، ص351.

للنحو الكوفي، ولا ننسى تلك المناقشات والمناظرات التي دارت بين رجال المدرستين، حيث ساهمت هي الأخرى في بناء الدرس النحوي.

5-3 مرحلة النضج والكمال

تبدأ هذه المرحلة من عصر المازني البصري (ت248هـ)، ويعقوب بن السكيت الكوفي (ت246هـ)، إلى آخر عصر المبرد البصري (ت285هـ) شيخ الطبقة السابعة، وثعلب الكوفي (ت291هـ) شيخ الطبقة الخامسة "[1].

وهي أيضًا مرحلة مشتركة بين رجال المدرستين، استندت في قيامها الى الطور السالف الذي هيأ لها النضج والكمال، فلقد طفق النحاة يكملون مافات السابقين، فشرحوا مجمل كلامهم واختصروا ما ينبغي، وبسطوا ما يستحق، وأكملوا وضع المصطلحات، "وفصلوا النحو عن الصرف، وأول من سلك هذا السبيل المازني، فقد ألف كتابًا في الصرف وحده، وفتح بذلك الطريق لمن جاء بعده، كما اشتدت مناظرات بين الإمامين، المبرد خاتم البصريين وثعلب خاتم الكوفيين، فكان لكل واحد منهما اجتهاداته ومؤلفاته وأتباعه، فتمت للنحو أصوله وآلته وانتهى الاجتهاد[2].

5-4 مرحلة الترجيح والتبسيط

وتبدأ من أوائل القرن الرابع الهجري، وقد اختلفت مشارف العلماء في هذا الدور تبعًا لمن تتلمذ على يديه، فمنهم من أخذ عن البصريين فغلبت عليه النزعة البصرية، ومنهم من أخذ عن الكوفيين فغلبت عليه النزعة الكوفية"[3].

ومن نحاة هذه المرحلة نذكر أبو القاسم الزجاجي، أبو بكر بن السراج، أبو علي الفارسي ابن جني، ومن المتأخرين أبو الحسن الفرج الربعي، أبو القاسم الثمانيني، ابن الشجري، أبو القاسم الزمخشري"[4]. وغيرهم من النحاة المتأخرين.

---

[1] ينظر: نشأة النحو، الطنطاوي، ص46.

[2] ينظر: الطنطاوي، نشأة النحو، ص، ص:47، 48.

[3] ينظر:عبد الله الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، ص137.

[4] ينظر: نفسه، ص، ص، 135، 137.

وأما عن منهج هذه المرحلة فهو كما هو معروف عنده النحاة، قائم على الانتخاب والموازنة بين المدرستين حتى أفضى ذلك إلى قيام مذهب نحوي جديد، عرف فيما بعد بالمذهب البغدادي أو المدرسة البغدادية.

الفصل الأول:

الزمخشري وجهوده النحوية

من الطبيعي ونحن بصدد دراسة علم النحو عند أحد فطاحلة النحو العربي حري بأن نترجم لهُ، وأن نلقي نضرة على حياته، ومراحل تكوين شخصيته، وكذا دراسة كتابه، الذي اخترناه نموذجا لبحثنا هذا، ليتسنى لنا بعدها الوقوف على مجهودات الزمحشري النحوية ومدى إسهاماته في بناء صرح النحو، مركزين في ذلك على أبرز القضايا النحوية، التي خاض فيها الزمخشري غمار النحو منظراً ومطبقاً ، تارة مقلداً وتارةً مبتدعاً تكشف لنا عن مدى شخصيته المتميزة، وتلقي الضوء على آثاره.

1التعريف بالزمخشري

إن كتب التراجم و السير التي حصلنا عليها عقدت صفحات ليست بالقليلة عن حياة الزمخشري، مما جعلنا ننتخب و نختار ما يخدمنا في بحثنا، بين الإيجاز المخل والإطناب الممل، فعند الحديث عن حياته، آثرنا الابتعاد عن الدراسة التفصيلية للحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، ونكتفي هنا بعرض ما يتناسب مع موضوع بحثنا

1-1 ترجمة حياته

اختلف الرواة في ترجمة الزمخشري على ثلاثة أقوالٍ: فذهب بعضهم إلى أن اسمه محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي[1]، وقيل محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جار الله[2]،وقيل محمود بن عمر بن أحمد بن أبو القاسم الزمخشري جار الله[3].

---

[1] شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرق سوسي،مؤسسة الرسالة، بيروت، ج20، ط11،1996م، ص151.

[2] جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بغية الوعاة في طبقة اللغوين و النحاة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر مصر، ج2، ط2، 1979، ص272.

[3] أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم الادباء، تح أحمد فريد، مطبوعات دار المأمون، مصر، ج19، (دت) ص170.

ومن خلال هذه الأقوال يبدو أن الرواة متفقون على تسميته بالزمخشري، كما هو معروف وشائع في كتب النحاة، وسبب تسميته بذلك هو نسبته إلى زمخشر، وهي القرية التي ولد فيها، وفي ضوء هذه النقطة بالذات قد تضاربت الآراء وتباينت في تحديد سنة ميلادية للزمخشري، فراح أغلبهم إلى أنه "ولد في رجب سنة سبع وتسعين وأربعمائة"[1]وهي السنة نفسها التي أشار إليها ابن خلكان و الحموي، بينما انفرد بن كثير عنهم، ورجح أنه "ولد سنة اثنين وستين وأربع مائة"[2].

وبالإضافة إلى هذا، فقد كان الزمخشري يلقب بجار الله، يقول ملقبا نفسه:

أنَا الجَارُ جَارُ اللهِ مَكَّةُ مَركزِي وَمَضْرَبُ أوتادي وَمَعْقَدُ أطنابي[3]

ورغم هذا الاختلاف الكبير في ترجمة حياته، إلا أنه لايشكل عائقا أمامنا في دراسة حياة هذا النحوي الكبير، حيث تذكر لنا جميع المصنفات، "أنه قضي طفولته المبكرة في بلدة زمخشر، القرية التي ولد فيها، فتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن على أبيه، وبعض شيوخ بلدته"[4] ولما اشتد ساعده وقوية شخصيته وضرب في البلاد، صار طموحا وشغوفا بالمال يبحث عن الجاه والمنصب، فأخذ يمدح سلاطين السلاجقة وملوكها، الذين كان نظام الحكم أنذاك في أيديهم، ويتنعم في عطاياهم وملذاتهم ومن ذلك قوله:

أيا حبّذا سُعدى وحُبَّ مُقامها ولا حبذا أن تَسْتَظِلَ خِيَامُهَا

حَيَاتِي و مَوتِي قُربَ سُعْدَى وَبُعْدُهَا وَعِزِّي وذُلِّي وَصْلُهَا وَانْصِرامُها

سَلامٌ عَليها أينَ أمْسَت و أصبَحَت وإن كان لا يُقْرَ علىَّ سَلامُها

رَعَى اللهُ سَرْحًا قَد رَعَى فيه سَرْحَها وروَّضَ أَرضًا سامَ فِيه سَوامُها

---

[1] السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص274.

[2] أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، البداية والنهاية، تح: عبد الله التركي، دار هجر، مصر، ج12، ط1 ص537.

[3] الزمخشري، ديوان جار الله الزمخشري، دار صادر،بيروت، تح فاطمة يوسف الخيمي، ط1، 2008م، ص49.

[4] سالم نادر عطية،الزمخشري وجهوده النحوية،دار جرير،الأردن، ط1، 2010م، ص30.

وهي قصيدة طويلة مدح بها الوزير مجير الدولة الأردستاني، فخلع عليه و أعطاه فرسا وألف دينار[1]، وهناك قصائد كثيرة يمدح فيها ملوك السلاجقة، وقد جاء ديوانه زاخرا بذلك، لكن ذلك لم يدم طويلاً، "فقد أصيب الزمخشري بمرض شديد، خاف على نفسه أن يفارق الحياة، دون أن يترك له أثرًا، فعاهد الله أن شفاه من مرضه، فلن يمدح سلطانًا ولن يطأ عتبة أحدٍ من السلاطين، وأن يكرس نفسه للتأليف والتدريس"[2] وبالإضافة إلى هذا فقد كان الزمخشري مقطوع الرجل، متخذا رجلاً من خشب، وقد سئل يوما عن سبب قطعها فقال: دعاء الوالدة وذلك أني في صباي أمسكت عصفورا وربطته بخيط في رجله، وأفلت من يدي، فأدركته وقد دخل في خرق، فجذبته فانقطعت رجله في الخيط، فتألمت والدتي لذلك، وقالت قطع الله رجل الأبعد، كما قطعت رجله[3].

ولما شفي الزمخشري من مرضه عزم على البقاء فيها طوال الحياة،يقول :

يا من يُسافِرُ في البلاد مُنقِبًا إنِّي إلى البَلَد الحَرامِ مسافرُ

إنْ هَاجَرَ الإنسَانُ عن أوْطَانِهِ فاللهُ أولى مَنْ إليه يُهَاجِرُ

لقد نال الزمخشري مبتغاه، وذاق حلاوة العيش في صباه، وعاشر ملوك و سلاطين السلاجقة، وتنعم في عطاياهم و ملذاتهم، كما ذاق مرارة العيش و مصائب الدنيا وآلامها وعانى معاناتٍ كما رأينا، لكن رغم هذا كله، لم يستسلم ولم يفشل، ففي نهاية حياته وعندما أحسّ بمفارقته للحياة، زهد في الدنيا وملذاتها، وعكف على تأليف الكتب و قراءتها، وكرس نفسه للعلم و التأليف، حتى فاق أقرانه في اللغة و التفسير و الفقه وغيرها.

[1] القفطي، إنباه الرواة، ج3، ص268.

[2] ينظر :أبو القاسم الزمخشري، مقامات الزمخشري، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1982م، ص11.

[3] شمس الدين احمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، وفياة الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحساس عباس، دار الصدر بيروت، ج5، 1968م، ص170.

1-2 ثقافته وأخلاقه

لقد كان الزمخشري كغيره من النحاة موسوعي الثقافة، واسع الذكاء،كثير الحفظ، فقد ألّف في العديد من العلوم ونبغ فيها ومن ذلك الفقه والتفسير واللغة، وحتى في الشعر، فقد كان له ديوانٌ يضاهي به الشعراء ويتباهى به أمامهم.

لقد رأينا ونحن نتصفح كتابه المفصل مدى حبه للعرب ولهذه اللغة الشريفة، حيث يري أن فيهما شرفا عظيمًا، ومكانة رفيعة وعِزّة، يقول :"اللهَ أحمد على أن جعلني من علماء العربية، وجبلني على الغضب للعرب والعصبية، وأبى لي أن أنفرد عن صميم أنصارهم وأمتاز، وأنضوي إلى لفوف الشعوبية وأنحاز"[1]، وهي عبارات توحي عن مدى تبحره وسعة علمه باللغة.

وقد استقى الزمخشري معلوماته من حياة عصره وشيوخه، وما وجده في ثنايا كتبهم ومصنفاتهم، لاسيما وأنه قد جاء في مرحلة متأخرة من النحو العربي، بعد أن تمت للنحو أصوله وآلياته، واندمجت المدرستان في مدرسة واحدة وهي مدرسة بغداد، والتي كان الزمخشري أحد زعمائها المتأخرين، لذلك فإننا نستطيع أن نقول إن مذهبه النحوي بغداديٌ الذي كان يقوم في منهجه على الانتخاب من آراء المدرستين.

وقد كان الزمخشري المذكور "معتزلي المذهب مجاهرًا به، حتى نقل عنه أنه كان إذا قصد صاحبًا واستأذن عليه في الدخول يقول لمن يأخذ له الإذن: قل له أبو القاسم المعتزلي بالباب، وأول ما صنف كتاب((الكشاف)) كتب في استفتاح الخطبة((الحمد لله الذي خلق القرآن))"[2]، وانطلاقا من هذا المبدأ فلا عجب إذا مانجح في تفسيره الكشاف إلى المذهب الاعتزالي فقد وجد فيه ضالته المنشودة، يجتهد ويؤول الآيات حتى تتحقق آراؤه الاعتزالية لذا

---

[1] أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: محمد بدر الدين النفساني، مطبعة التقدم، مصر ط1، 1323هـ، ص1.

[2] ينظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص170.

فإننا نراه يولى المعني اهتماما كبيرًا، ويسَّخر النحو لخدمة هذا الهدف، ومن أمثلة ماقرره الزمخشري في تفسيره هذا في خدمة عقائده الاعتزالية هي القول بخلق القرآن وإنكار رؤية الله يوم القيامة والمنزلة بين المنزلتين وغير ذلك من عقائد المعتزلة، التي تخالف عقائد أهل السنة، وأما عن مذهبه الفقهي فقد كان هو الآخر على علم كبير بالفقه وأصحابه ومذاهبه ومن أمثلة ماتوضح ذلك قوله:

وأسنُد دِينِي واعتقَادِي ومذهبي إلى حُنَفَا اختارُهم وحنائِفَا

حُنَيْفِيَةٌ أنُسَابُهم حُنَفِيَةٌ مذاهبُهم لايبتغون الزعَانِفا

هُمْ حنّكُونِي بالرشاد فَلَمْ أَزَلْ بتمييزٍ بين الغَي و الرُشد عَارِفَا[1].

وقد كان الزمخشري جريئًا في قول الحق لا يهاب السلطان، ولا يخشى في الله لومة لائم متواضعًا شغوفًا بالعلم ومجالسة العلماء، زاهدًا في الحياة، كريمًا عفيفًا،مترفعًا عن سفاسف الأمور.

1-3 شيوخه

عرفنا أن الزمخشري كان ذا ثقافة عالية وعلم واسع، جعله يحتل الصدارة بين معاصريه، ومما لاشك أن هذا العلم لم يأته من فراغ، فلابد من التعلم، والتعلم إنما يكون عن طريق العلماء والأشياخ، ومن الذين نهل منهم الزمخشري مادته وعلمه:

-أبو مضر محمد بن جرير الضبي الأصبهاني، أخد عنه الزمخشري الأدب واللغة والنحو ولازمه كثيرًا، فلما توفي حزن عليه حزنًا شديدًا، ورثاه قائلاً :

وقائلةٍ ماهذه الدُرَرُ التي تُساقِطُها عيناكَ سَمْطِينِ سمطين

فَقلتُ :هِيَ الدُّرَرُ اللواتي حشا بها أبو مُضَرٍ أُدْنى تُسَاقِطُ مِنْ عَيْنِي[1]

[1]الزمخشري، الديوان، ص371.

-الشريف السيد الفاضل الكامل أبا الحسن علي بن عيسى بن حمزة الحسن، التقى الزمخشري في مكة، فعرف قدره ورفع أمره، وأكثر الاستفادة منه، فأعجب بذكائه وسعة علمه، فقال الشريف مادحًا إيَّاه :

جَمِيعُ قُرَى الدُّنيَا سِوَى القَرْيةِ التي تَبوَّأَهَا دارًا فِداءُ زَمَخْشَرا

وَأَحْرِ بأن تُزْهَى زَمْخَشُر بامرئ إذا عُدَّ في أسْد الشَّرَى زَمَخَ الشَّرى[2]

-أبو الحسن علي بن المظفر النيسباوري، أخذ الزمخشري عنه الأدب، كما سمع من أبي سعد الشفائي، وشيخ الإسلام أبي منصور الحارثي وجماعة[3].

1- 4 تلاميذه

تتلمذ على يد الزمخشري العديد من المشايخ والعلماء منهم :

-علي بن محمد علي بن أحمد بن مروان العمراني الخوارزمي أبو الحسن الأديب يلقب بحجة الأفاضل وفخر المشايخ، مات حوالي سنة ستين وخمسمائة، أخذ الأدب عن الزمخشري ولازمه حتى صار من أكبر أصحابه، ولاسيما أنه كان معتزليًا مثل شيخه[4].

-يعقوب بن علي بن محمد بن جعفر أبو يوسف البلخيّ ثم الجندلي، أحد الأئمة في الأدب أخذ عن الزمخشري[5] .

-علي بن عيسى بن حمزة بن وهاس أبو الطيب، كان شريفا جليلاً من أهل مكة وأمرائها،التقى بالزمخشري هناك حين هاجر إليها، فأعجب به وبذكائه، فقرأ عليه واستفاد منه الكثير[1].

---

[1] الزمخشري، الديوان، ص558.

[2] القفطي، إنباه الرواة، ج3، ص268.

[3] السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص279.

[4] ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج19، ص127.

[5] السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص351.

-الموفق بن أحمد بن أبي سعيد أبو المؤيد المعروف بأخطب خوارزم[2].

وهناك العديد من التلاميذ الذين تتلمذوا على يد الزمخشري، مما يدل على سعة علمه وكثرة إنتاجه.

1-5 أشهر مؤلفاته

مادام قلنا إن الزمخشري كان ذا علم واسع وذكاء كبير، وجاء في مرحلة متأخرة في النحو العربي، ألا وهي مدرسة بغداد، الذي أصبحت حاضرة الخلافة، ومركز العلم والثقافة والتي اشتهرت بكثرة التصنيف والتبسيط، فلا يبعد أن يكون الزمحشري كغيره من علماء عصره، له مؤلفاته وتصانيفه، وكان له ذلك فقد ألف في الفقه والنحو والحديث والتفسير وحتى في الشعر، ومن أمثلة ذلك ماذكره السيوطي: "الكشاف في التفسير، الفائق في غريب الحديث، المفصل في النحو، المقامات، المستقصي في الأمثال، ربيع الأبرار، أطواق الذهب، صميم العربية، شرح أبيات الكتاب، الأنموذج في النحو، الرائض في الفرائض، شرح أبيات مشكلات المفصل، الكلام النوابغ، القسطاس في العروض، الأحاجي النحوية وغير ذلك"[3].

1-6 وفاته

لقد بقي الزمخشري "في خوارزم حتى توفاه الله ليلة عرفة ثمانية وثلاثين وخمسمائة من الهجرة الموافق لعام ألف ومائة وثلاثة وأربعين بجرمانيق قصبة خوارزم، على شاطئ نهر جيجون، وقيل بجرمانية خوارزم "[4].

---

[1] ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج19، ص85.

[2] السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص401.

[3] نفسه، ص401.

[4] ابن خلكان وفيات الأعيان، ج5، ص173.

2 التعريف بكتاب المفصل

سنحاول أن نجري في هذا العنصر، دراسة تحليلية وصفية لمدونة بحثنا (المفصل) نحاول استقاء الأمور الآتية: سبب تأليفه، ترتيب مواده، مكانته، شروحاته.

2-1 سبب تأليفه

لعل السبب الرئيسي في تأليف كتاب المفصل، هو "ذلك الوضع الذي كانت تعانيه البلاد العربية في خوارزم وخرسان، وغيرهما من بلدان الخلافة الشرقية، من تركٍ للعربية، فقد شجع الصفاريون والسامنيون العلماء والأدباء على الكتابة باللغة الفارسية وإحياء تراثها وسادت الفارسية في شرق مابين النهرين، وأخذت العربية تفقد مكانتها الصدارة في هذه البلاد قليلاً قليلاً"[1]، وهذا الأمر تؤكده ملاحظة ابن تيمية فيما بعد، بأن "أهل فارس بعد أن تعلموا العربية تساهلوا في أمور اللغة، واعتادوا الخطاب بالفارسية حتى غلبت عليهم، وصارت العربية مهجورة عند كثير منهم"[2].

وإن هذه الهجمة على العربية والعرب أخذت بقريحة علماء نصبوا أنفسهم للدفاع عنها، ورفع رايتها، وهو مانلتمسه جليًّا في مقدمة الزمخشري لكتابه (المفصل) وما فيها من عبارات توحي بحبه الشديد للعربية، وتبشر بالأمل القوي، يقول" الله أحمد على أن جعلني من علماء العربية وجبلني للغضب للعرب والعصبية، وأبى لي أن أنفره عن صميم أنصارهم وأمتاز، وأنضوي إلى لفوف الشعوبية وأنحاز، إلى أن يقول "ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب، إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشفقة والأدب، على أشياعي من حفدة الأدب، إلى إنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب.

---

[1] مرتضي آية الله الشيرازي، الزمخشري لغويا ومفسرًا، دار الثقافة،القاهرة، 1977م، ص598.

[2] أحمد بن عبد الحليم بن عبد الله بن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، تح: ناصر عبد الكريم، مكتبة الرشد، الرياض ص406.

فكان "المفصل بهذا، ردًّاعمليًّاعلى أولئك الداعين إلى ترك العربية، "وقد شرع في تأليف هذا الكتاب يوم الأحد في غرة رمضان سنة(513هـ)، وفرغ منه في غرة محرم سنة(515هـ)"[1].

2-2 ترتيب مادته

قد يبدو غريبًا أن يكون المفصل على هذه الدرجة من التقدير، وهو الذي لم يكلف الزمخشري في تأليفه أكثر من عام ونصف، لكن هذه الغرابة تزول حينما ندرك بأن مادة النحو كانت معروفة لديه، وماثلةً في أبعادها وصورها، وماعليه إلا وضع المنهج وتوزيع المادة.

حصر الزمخشري مادة النحو في أربعة أقسام رئيسية :الأسماء والأفعال والحروف والمشترك حيث عالج كل قسم على حدة، يقول:"وصنفت كلاًّ من هذه الأقسام تصنيفًا،وفَّصلت كل صنف منها تفصيلاً، حتى رجع كل شئ إلى نصابه واستقر في مركزه[2].

أما عن أسلوب المفصل فقد كان كما أراده صاحبه، امتاز بالإيجاز غير المخل والإطناب غير المملّ، عالج جزئيات النحو بعيدًا عن نظرية العامل.

أما عن الشواهد، وبخاصة مسألة الاحتجاج النحوي، الذي كان للزمخشري موقف بارز اتجاهه، وذلك حين زاد الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف إلى جانب، الاستشهاد بالقرآن الكريم وكلام العرب (نثرًا وشعرًا)، وهذا الأمر يذكرنا بالموقف الذي اتخذه النحاة القدامى تجاه الحديث النبوي الشريف، حين رفضوا الاستشهاد به بحجة أنه مروي بالمعنى، ويكون الزمخشري بهذا قد طوي هذه الصفحة من دائرة النحو.

2-3 مكانته

للمفصل مكانة مرموقة في النحو العربي، حيث عدَّ من أفضل الكتب التي ألفت في النحو بعد كتاب سيبويه، وظهر ذلك جليًّا في اهتمام الناس به، "وانكباب العلماء على تدريسه وشرحه، وخدمة ماجاء فيه والتركيز عليه دون سواه من الكتب النحوية السابقة، حتى

[1] مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، كشف الظنون، مكتبة المثنى، بغداد، (دت)، ص1779.

[2] الزمخشري، المفصل، ص05.

أصبح الكتاب النحوي الرئيسي الذي يعتمد عليه في الأوساط العلمية شرقًا وغربًا بعد كتاب سيبويه[1].

ومن الذين أثنوا عليه ابن يعيش في مقدمة شرحه "إنه كتاب جليل قدره نابه ذكره، قد جمع أصول هذا العلم فصوله، وأوجز لفظه، وتيسر على الطالب تحصيله، إلا أنه مشتمل على ضروب منها لفظ أغربت عبارته فأشكل، ولفظ تتجاذبه معانٍ فهو مجمل"[2].

ولهذا السبب كثر شراحه.

2-4 شروحاته

نظرًا لأهمية المفصل ومكانته المذكورة سابقًا في النحو، ولاشتماله أيضًا على ضروب من الإجمال كما قال ابن يعيش، فقد لقي إقبالاً عجيبًا من طرف العلماء الذين شرحوه، وسنحاول أن نذكر بعضًا منهم :

"التخمير، للقاسم بن الحسين الخوارزمي (المتوفى سنة 617هـ/1220م): المتحف البريطاني ثان 927؛ الظاهرية بدمشق 67(عمومية 75) 126.

شرح لأبي البقاء بن يعيش (المتوفى سنة 643هـ/1245م): سليم أغا 1168، بنكيبور 2025/20-2026؛ القاهرة ثان 136/2؛ ونشره ((يان)) G.Jhan في ليبزج سنة 1882م في جزأين، كما نشر في القاهرة بدون تاريخ.

المفصل لعلي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي(المتوفي سنة 643هـ/1245م): ليدن 165؛ باريس 4004، الإسكور يال ثان 61؛ القاهرة ثان 136/2؛ رامبور 556/1 رقم 258.

[1] حسن عون، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، (دت)، ص99.

[2] أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموحلي، شرح المفصل لزمخشري، تح إميل بديل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت ج1، ط1، 2001م، ص35.

3 من قضاياه النحوية

سبق وأن أشرنا إلى التعريف بالزمخشري وكتابه، وعرفنا حياته ومسيرته ومؤلفاته، والآن سنحاول أن نجمل في هذا العنصر أهم القضايا النحوية التي كان للزمخشري رأي بارز فيها توضح اهتماماته وتكشف لنا عن شخصيته المتميزة، طالما أنه كان يشكل مدرسة نحوية جديدة، لها خصائصها ومميزاتها وانفراداتها النحوية، وكون الحديث عن مثل هذه الجزئيات تستدعي منا الغوص في ثنايا كتاباته، واستخراج القضايا من مظانها الرئيسية، بدءًا من قضية الاعراب والبناء، كما أقرها الزمخشري في كتابه، ولأنه أيضا الوسيلة الوحيدة التي نستطيع من خلالها الإفصاح عما يجول في فكره، ثم قضية التقديم والتأخير، وقضية التذكير والتأنيث، والحذف والتقدير، لنعرج بعدها على تلك الاجتهادات وانفردات الزمخشري، متبوعة بآراء النحاة الذين جاؤوا بعده.

3-1 الإعراب والبناء

3-1-1 الإعراب

قبل الحديث عن هذه القضية، يجدر بنا التعرف على المعنى اللغوي والاصطلاحي للإعراب، حتى يتسنى لنا بعدها الولوج إلى رأي الزمخشري فيها.

3-1-1-1 تعريف الإعراب

-لغة: إن الإعراب له عدة معان أهمها ما جاء معناه في لسان العرب لابن منظور: "أعرب بمعنى عرب والإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة، يقال: أعرب على لسانه، أي أبان وأفصح، وأعرب عن الرجل بيَّن عنه وعرب عنه، تكلم بحجته"[1].

والذي يظهر لنا من هذا التعريف أن الإعراب في معناه اللغوي هو الإبانة والإفصاح.

[1] ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص111.

-اصطلاحًا : "أما الإعراب "فحده اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا"[1] والإعراب أيضًا هو أن تختلف أواخر الكلمات لاختلاف العوامل.

ونخلص من كلا التعريفين إلى أن الإعراب، هو ذلك الأثر الذي يحدثه العامل في آخر الكلمة، سواءٌ كان هذا التأثير ظاهرًا أو مقدرًا، والغاية من الإعراب جلية عند جميع النحاة في كونه يسهم في الإبانة عن معاني الكلمات.

كما يشير التعريف إلى قضية مهمة، وهي علاقة الإعراب بالعامل، حيث يكاد جميع النحويين يتفقون على أن إرهاصات ظهور العامل، ارتبطت بقضية الإعراب، فلقد ارتبط العامل بالتعليل والبحث عن الأسباب التي أدت إلى التلفظ بهذه الطريقة دون غيرها فالنحويون قديمًا لاحظوا التبدلات التي تحدث على الكلمة، فمرة ترد مرفوعة ومرة منصوبة وأخرى مجرورة وهكذا، فتأكدوا أن لذلك سببًا هو العامل، والعامل نوعان:

-عامل لفظي: وهو الذي يظهر مثل قولنا خرجت من الجامعة، فـ(من) عامل لفظي، عمل الجر في الاسم الذي جاء من بعده.

-عامل معنوي: وهو الذي يكون مقدرًا مثل قولنا: زيد مجتهدٌ، فزيدٌ مرفوع بالابتداء وهناك عامل آخر خاص بالفعل المضارع وهو التجرد، أي إذا تجرد من ناصب أو جازم، نحو قولنا: يذهب القومُ، فالفعل يذهبُ يعرب فعلاً مضارعًا مرفوعًا لأنه تجرد عن العوامل.

وملخص القضية أن الإعراب كما لاحظنا، وكما يجب أن يكون، يجلبه العامل فكل حركة من حركاته، وكل علامة من علاماته، إنما تجيء تبعا لعامل في الجملة إن لم يكن مذكورًا ملفوظًا، فهو مقدر ملحوظٌ.

3-1-1-2 موقف الزمخشري من الإعراب

يرى الزمخشري أن الإعراب ضروري ومهم جدا لفهم الدين وأصول الفقه والتفسير وغيره من العلوم، إذ لامناص منه ولامهرب، فالكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائله مبني

[1] أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، أسرار العربية، تح محمد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ص14.

على الإعراب، لذلك فهو يرى لمن أراد أن يتبحر في تلك العلوم، فعليه أن يكون ملمًا بجميع قواعد الإعراب، وقد جعلته قريحته وغيرته على العربية، ينشئ كتابًا في العربية"[1]

3-1-1-3 تعريف الإعراب عند الزمخشري

لقد عرَّف الزمخشري الاسم المعرب بأنه "ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا بحركة أو بحرف أو محلاً"[2]

ونخلص من قول الزمخشري إلى أن الإعراب يختص بالأسماء ويكون على نوعين: إعراب لفظي وإعراب محليٌّ.

-الإعراب اللفظي: ويكون بالحركات في كل ما كان حرف إعرابه صحيحًا أو جاريًا مجراه كقولك: جاء الرجلُ، ورأيت الرجلَ، ومررت بالرجلِ، وبالحروف في ثلاثة مواضع: في الأسماء الستة، وذلك نحو جاءني أبوه، وفي التثنية نحو جاءني مسلمان، وفي الجمع نحو جاءني مسلمون"[3].

ابتداء الزمخشري بالحركات دليل على أن أصل الإعراب هو الحركات، والإعراب بالحرف فرع عليه، وإنما كان ذلك كذلك، "لأنا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى، كانت الحركات أولى، لأنها أقلُّ وأخف، وبها نصل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ماهو أثقل (...) والثاني أنا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها وكانت الكلمة مركبة من الحروف، وجب أن تكون العلامات غير الحروف، لأن العلامة غير المعلَّم"[4].

---

[1] ينظر أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح محمد بدر الدين النعساني، مطبعة التقدم مصر، ط1، 1323هـ، ص ص، 3، 5.

[2] نفسه، ص16.

[3] ينظر الزمخشري ، المفصل، ص16.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص152.

وإذا ما تأملنا في هذا التعليل الذي علله ابن يعيش، وجدنا أنه يتناسب واللغة العربية التي تميل في أصلها إلى التخفيف والتيسير، بدليل أن الحركة أيسر من الحرف وهي كافية للدلالة على الإعراب، وإذا حصل الغرض من أخصر لم يصر إلى غيره، ثم إن الحرف من جملة الصيغة المكونة لبنية الكلمة، فلو جعل الحرف دليلاً على الإعراب لأدى أن يدل الشيء على معنيين، وفي ذلك اشتراك، والأصل أن يخص كل معنى بدليل، وهذا ما يؤكد لنا أكثر أحقية الحرف في الإعراب.

-الإعراب المحلي: "أي أن اختلاف الآخر يقدر تقديرًا، من غير أن يلفظ به، وذلك إذا كان حرف الإعراب نابيًا عن تحمل الحركة بأن يكون حرف علة، كالألف في عصا وحبلى والياء في قاضي"[1]، أي أن حروف العلة لاتقوى على حمل الحركات، فتقدر عليها الحركات، إمَّا للتعذر في نحو عصا وحبلى، وإما في الاسم المنقوص مثل قاضي.

يرى الزمخشري أن الاسم المعرب يكون على نوعين: "نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين كزيد ورجل، ويسمى المنصرف، ونوع يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرّك بالفتح في موضع الجر كأحمد مروان، إلا إذا أضيف، أو دخله لام التعريف، ويسمى غير المنصرف"[2].

وما يمكن استخلاصه من هذا القول أن الاسم نوعان: منصرف، يستوفي جميع حركات الإعراب والتنوين، وهو الأصل، وغير منصرف، وهو الذي لايقبل الجر والتنوين لعلة، وهي مشابهته الفعل، بدليل أن الفعل لايقبل شيئًا من تللك العلامتين، فحمل عليه لهذه المشابهة وأصبح له حكمًا مثله، وبالتالي فهو خارج عن أصله، فنقول في إعراب المنصرف نحو قولنا: جاء الرجلُ: الرجل فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ونقول في إعراب غير المنصرف نحو قولنا مررت بأحمدَ: أحمد اسم مجرور بالياء وعلامة جره الكسرة النائبة عن الفتحة.

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص162.

[2] الزمخشري، المفصل، ص16.

3-1-1-4 أقسام الإعراب

هناك أربع حالات للإعراب هي: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، ولكل حالة إعرابية علاماتها الأصلية والفرعية، ومواطنها التي ترد فيها، وإليك هذه الأقسام بشيء من التفصيل والتمثيل.

أ-الرفع: يرى الزمخشري أن الرفع "علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلاّ، وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولا التي تنفي الجنس واسم كان وأخواتها واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب"[1].

ونفهم من قوله الرفع علم الفاعلية، أي أن الفاعل هو أصل المرفوعات، وهو بذلك "يخالف سيبويه، الذي كان يرى أن المبتدأ أصل المرفوعات، والفاعل فرع عنه، ويوافق الخليل وحجتهما أن عامله لفظي، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي، أما حجة سيبويه هي أن المبتدأ يبدأ به الكلام، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ، وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم"[2].

هذا وقد ذهب مجموعة من النحاة إلى أن " كليهما أصليين وليس أحدهما بمحمول على الآخر ولا فرع عنه، واختاره الرضي ونقله عن الأخفش وابن السراج، قال وكذلك التمييز والحال والمستثنى أصول في النصب كالمفعول، وليس بمحمولة عليه، وقال أبو حيان أن هذا الخلاف لايجدي فائدة"[3].

وخلاصة القول الذي عليه الجمهور، أن المبتدأ والفاعل كلامها أصلان للمرفوعات، وليس أحدهما بمحمول على الآخر، وأما باقي المرفوعات فملحقات بهما والرفع يكون بالعلامات التالية:

---

[1] الزمخشري، المفصل، ص18.

[2] ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، تح عبد العالي سكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج2 1992م، ص3.

[3] جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع ، ج2،ص04.

بالضمة في الاسم كقولك جاء الرجلُ، "والفعل المضارع إذا تجرد من ناصب أو جازم، كقولك يضربُ زيدٌ، فالارتفاع هنا يكون بعامل معنوي نظير المبتدأ"[1].

فنقول في إعراب الرجل: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وفي يضرب: فعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

-ثبوت النون في الأفعال الخمسة، وهو إذا كان فاعله ضمير اثنين أو جماعة أو مخاطب (...) كقولك: هما يفعلان وأنتما تفعلان، وهم يفعلون وأنتم تفعلون وأنتِ تفعلينَ"[2].

فنقول مثلاً في إعراب يفعلان: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة.

-الألف في المثنى نحو جاءني مسلمان.

-الواو في جمع المذكر السالم،" نحو جاءني مسلمون والأسماء الستة نحو جاءني أبوه"[3]

فنقول في إعراب (مسلمان): فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، ومسلمون: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم، وأبوه فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة.

ب-النصب: يرى الزمخشري أن النصب "علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له، والحال والتمييز والمستثنى والمنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب إن والمنصوب بلا التي تنفي الجنس، وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول"[4].

ويكون الزمخشري بهذا قد أخرج الحال والتمييز من المنصوبات الأصل، وقد سبق لنا أن رأينا السيوطي قد ذكرها مع الأصول.

وعلامات النصب هي كالآتي:

---

[1] الزمخشري، المفصل، ص245.

[2] نفسه، ص244.

[3] نفسه، ص16.

[4] الزمخشري، المفصل، ص18.

الفتحة في الاسم، نحو قولك: رأيت الرجلَ، والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب، ويكون "انتصابه بأن وأخواته كقولك: أرجو أن يغفر الله لي،ولن أبرح الأرض، وجئت كي تعطيني وإذن أكرمك، وينصب بأن مضمرة بعد خمسة أحرف وهي حتى، واللام، و أو بمعنى إلى وواو الجمع، والفاء في جواب الأشياء الستة الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، وذلك قولك: سرت حتى أدخلها، وجئتك لتكرمني، ولألزمنك أو تعطيني حقي، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن (...)"[1].

ونخلص من قول الزمخشري إلى مايلي:

الفتحة هي علامة النصب في الاسم المفرد، فالرجل في المثال السابق يعرب مفعولا به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

عوامل النصب في الفعل المضارع ظاهرة ومقدرة، فالظاهرة مثل أن، لن وكي وإذن، فنقول في إعراب أن يغفر: فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، أما المقدرة فهي أن وحدها، إذا وقعت بعد تلك الأحرف السابقة، ومثال ذلك، لا تأكل حتى تجوع، فتجوع فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد حتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وعلى ذلك يكون في الأمثلة السابقة.

والزمخشري بهذا قد حذى حذو البصريين، في حين يذهب الكوفيون وابن أجروم إلى أن الفعل المضارع ينصب بهذه الحروف لا بأن المضمرة، وعلى هذا فإن الإعراب يكون كما يلي:

حتى: فعل مضارع منصوب بحتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

-الياء في المثنى نحو رأيت مسلمَيْنِ،وفي الجمع نحو رأيت مسلمينَ.

-الألف في الأسماء الستة نحو رأيت أباه"[2].

[1] الزمخشري، المفصل، ص246.

[2] نفسه، ص16.

فيكون إعراب المسلمين في المثال الأول: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى.

وأباه: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة.

ج- الجر: يرى الزمخشري أن الجر علم الإضافة، وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها، داخلة تحت أحكام المتبوعات، ينصب عمل العامل على القبلين انصبابة واحدة"[1].

والجر إنما يختص بالأسماء،ويكون بالعلامات التالية:

بالكسرة في الاسم المفرد كقولك مررت برجل، والياء في المثنى مثل قولنا مررت بكليهما والجمع مثل قولنا مررت بالمسلمين، فنقول في إعراب (رجل) اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وفي الثاني: (كليهما) اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الياء لأنه مثنى والثالث: (مسلمين) اسم مجرور بالباء وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم، والرابع: (أبيه) اسم مجرور بالباء وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة.

د-الجزم: ويكون في الفعل المضارع إذا دخل عليه جازم، نحو قولنا: لم يخرج ولم يحضر وليضرب ولا تفعل،وإن تكرمني أكرمك وما تصنع أصنع بك وأيا تضرب أضرب، وبمن تمرر أمرر به"[2]

وما نستخلصه من هذا القول، أن الجزم يختص بالأفعال، ويكون في الفعل المضارع إذادخل عليه جازم، وعوامل الجزم تنقسم إلى قسمين:

-ما يجزم فعلاً واحدًا وهي: لم، لمَّا، ألم، لما، ولام الأمر، ولا الناهية، فنقول مثلاً في إعراب لم يخرج: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره.

-ما يجزم فعلين، يسمى الأول فعل الشرط، ويسمى الثاني جواب الشرط وهي إن، ما، أيا من.

---

[1] الزمخشري، المفصل، ص18.

[2] نفسه، ص252.

فنقول في إعراب المثال السابق"إن تكرمني أكرمك: إن حرف شرط جازم يجزم فعلين: فعل الشرط وجوابه.

تكرمني: فعل مضارع (فعل شرط) مجزوم بأن وعلامة جزمه السكون، والنون الوقاية والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

أكرمك: فعل مضارع (جواب الشرط)مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والكاف ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

للإشارة هنا إلى شيء مهم وهو: لام الأمر، ولا الناهية، هاتين الأداتين لا تليقان مع الله إلا للدعاء، فالله لايؤمر ولاينهى، مثل قوله تعالى: ((رَبَّنَا لاَتُؤَخِذْنَا)) {البقرة/286} وكذلك قوله تعالى: ((لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)) {الزخرف/77} فقد أفادتا الدعاء.

3-1-1-5 المعربات

من خلال التفاصيل السابقة يتبين لنا أن المعربات قسمان: قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف، فالذي يعرب بالحركات أربع أنواع: الاسم المفرد، وجمع المذكر السالم وجمع التكسير، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء، والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع: المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة، والأفعال الخمسة.

أ-المعربات بالحركات

- الاسم المفرد: وهو نوعان:

نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين كقولك جاء الرجلُ ورأيت الرجلَ ومررت بالرجلِ"[1]

ويسمى المنصرف فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة، كما هو واضح في الأمثلة، فنقول في إعراب الرجل في الحالات السابقة: الرجلُ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه

[1] الزمخشري، المفصل، ص16.

الضمة، والرجلَ: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والرجلِ: راسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

ونوع يختزل عند الجر والتنوين لشبه الفعل فيحرك بالفتح في موضع الجر مثل قولك: مررت بأحمدَ فيعرب اسم مجروربالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

-جمع المؤنث السالم: هو ماجمع بألف وتاء مزيدتين على مفرده، وذلك نحو الهندات والتمرات والمسلمات"[1].

وحكمه، الرفع بالضمة والنصب والجر بالكسرة، يقول ابن مالك:

وَمَا بِتَا وأَلفٍ قد جُمِعَا يُكْسَرُ في الجَرِّ وفي النَّصْبِ مَعًا[2]

فنقول في إعراب جاءت الهنداتُ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ونقول في إعراب جاءت الهنداتِ: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة النائبة عن الفتحة، لأنه جمع مؤنث سالم، ونقول في إعراب مررت بالهندات: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

تنبيه: لقد قلنا سابقا إن تاءات جمع المؤنث السالم لاتكون إلا زائدة، لذلك فإنه ليس من جمع المؤنث السالم (أبيات وأوقات وأصوات) لأن تاءاتها أصلية لوجودها في مفردها نحو: بيت وقت، صوت.

-الفعل المضارع

وهو ماتتعقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء، وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة تفعل وللغائب يفعل، وللمتكلم أفعل، وله إذا كان معه غيره واحدًا أو جماعة تفعل، وتسمى الزوائد الأربع، ويشترك فيها الحاضر والمستقبل، واللام في قولك، إن زيدًا ليفعل مخاصةً

[1] الزمخشري، المفصل، ص188.

[2] محمود بن عبد الله بن مالك الأندلسي، متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2002 ص16.

للحال، كالسين أو سوف للاستقبال وبدخولها عليه قد ضارع الاسم فأعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر"[1].

وما نصل إليه من هذا التعريف، أن الفعل المضارع هو ما دل على حدث يقع في زمن الحال أو المستقبل، يكون في أوله إحدى الزوائد الأربع، جمعها النحاة في (أنيت)، وهو الفعل الوحيد الذي أعرب من الأفعال، لشبهه الأسماء، ولذلك سمي مضارعًا لأن المضارع في اللغة يعني المشابه، وجدير بنا في هذا المقام أن نذكر العلة أو السبب الذي جعله معربًا.

هناك ثلاث أسباب جعلت الفعل المضارع معربًا:

-أعرب الفعل المضارع لشبهه اسم الفاعل في بنائه، فقولنا مثلاً: يَضْرِبُ فعل مضارع، وقَائِمٌ اسم فاعل، فقد أشبه الفعل المضارع اسم الفاعل في بنائه من حيث عدد سكناته وحركاته.

-شابه الفعل المضارع الاسم لكونه تدخل عليه لام التوكيد ، فقولك مثلاً: إن زيدًا ليقوم، وإن زيدًا لقائمٌ.

-يمتاز الفعل المضارع بالتخصيص، كما هو حال الاسم، لأن الاسم أحيانا يكون عاما ثم يخصص، وكذلك الفعل المضارع، فعند قولنا رجل عام، فإذا خصصناه أدخلنا عليه لام التعريف، والشيء نفسه في الفعل المضارع،مثل قولنا يقوم، يحتمل أن يقوم في الحال أو المستقبل، فإذا أردنا أن نخصصه أدخلنا عليه سوف، فيصير خالصًا للاستقبال، أما حكمه فله حكمان: حكم باعتبار أوله وهو لابد أن تكون فيه الزوائد الأربع (أنيت)، وحكم باعتبار آخره، فيرفع إذا تجرد عن عوامل النصب والجزم نحو قولك أقوم، وينصب إذا دخل عليه ناصب، نحو قولك: لن أقومَ، ويجزم إذا دخل عليه جازم نحو قولك لم أقمْ، هذا إذا كان صحيح الأخر أما إذا كان معتل، فإنه يجزم على حذف حرف العلة، نحو قولك لم يمش.

-جمع التكسير:هو "اللفظ الذي يدل على أكثر من اثنين، مع تغيير صورة مفرده عند الجمع وأوزانه كثيرة لاتجمعها قاعدة واحدة ومن أهم جموع التكسير جمع القلة وجمع الكثرة وصيغة

[1] الزمخشري،المفصل، ص244.

منتهى الجموع وجمع الجموع، ولقد ذكر الزمخشري قائلاَ: وينقسم إلى جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة العشرة فما دونها وأمثلته أفعل أفعال أفعلة فِعلة كأفلس وأثواب وأجرية وغلمة ومنه ما جمع بالواو والنون والألف والتاء وما عدا ذلك جموع كثرة"[1].

علامة رفع جمع التكسير الضمة، وعلامة نصبه الفتحة، وعلامة جره الكسرة، فعند جمع الاسم جمع تكسير تطرأ عليه تغيرات هي: تغيير في ضبط الكلمة، تغيير في عدد الحروف فقط، زيادة في عدد الحروف وتغيير في الضبط، نقص في عدد الحروف ونقص في الضبط.

فمثال ذلك عند جمع بدن تصبح أبدان، تحولت فتحة الباء إلى سكون ثم أضيفت ألف إلى أوله، وألف ساكنة بعد الدال، فزادت حروفه من ثلاثة إلى خمسة.

وبناءًا على ما سبق يمكننا أن ندرج المعربات بالحركات في الجدول التالي:

المعربات بالحركات		حالة الرفع	حالة النصب	حالة الجر	حالة الجزم
الاسم المفرد	منصرف	الضمة	الفتحة	الكسرة	/
	غير منصرف	الضمة	الفتحة	الفتخة	/
جمع المؤنث السالم		الضمة	الكسرة	الكسرة	/
الفعل المضارع	صحيح	الضمة	الفتحة	/	السكون
	معتل	الضمة	الفتحة	/	حذف آخره
جمع التكسير		الضمة	الفتحة	الكسرة	/

ب-المعربات بالحروف

المعربات بالحروف خمسة أنواع، المثنى والجمع المذكر السالم، والأسماء الستة والأفعال الخمسة.

[1] الزمخشري، المفصل، ص189.

-المثنى: "وهو ما لحقت آخره زيادتان: ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة، لتكون الأولى علما لضم واحد إلى واحد والأخرى عوضا مما منع من الحركات والتنوين الثابتين في الواحد"[1].

وعلى هذا فإن المثنى هو اسم معرب ناب عن اسمين اثنين، لأنك إذا قلت قام الزيدان فأصله قام زيدٌ وزيدٌ، لكنهم إذا اتفق اللفظان حذفوا أحد الاسمين واكتفوا بلفظ واحد، وزادوا عليه زيادة تدل على التثنية، فصار في اللفظ اسما واحدًا،وكان ذلك أوجز عندهم من أن يذكروا الاسمين، ويعطفوا أحدهما على الآخر، فإذا ثنوا الاسم الموضوع زادوا في آخره ألفًا ونونًا، وإذا ثنوا الاسم المجرور أو المنصوب، زادوا في أخره ياءًا مفتوحة ما قبلها ونونًا مكسورة، وتكون هذه النون عوضًا عن التنوين الذي يكون في الاسم المفرد.

أما حكمه فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، فمثال المرفوع: قام الزيدان فالزيدان: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى.

ومثال المنصوب: رأيت الزيدين، فالزيدين مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى.

ومثال المجرور: مررت بالزيدين ، فالزيدين اسم مجرور وعلامة جره الياء لأنه مثنى.

وما دام قلنا سابقًا إن نون المثنى زائدة، "فإنها تسقط عند الإضافة، كقولك جاء غلاما زيد"[2] فنقول في إعراب غلاما: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى وهو مضاف، وزيدٍ: مضاف إليه مجرور وعلامة جره تنوين الكسر الظاهر على آخره.

-جمع المذكر السالم: هو مادل على أكثر من اثنين بزيادة واو أو ياء مكسورة ما قبلها بعدهما نون مفتوحة، لمن يعلم في صفاته وأعلامه مثل((المسلمين))، و((الزيدين))، إلا من جاء نحو: ثبون، قلون، أرضون، أحرون"[3].

---

[1] الزمخشري، المفصل، ص183.

[2] نفسه، ص184.

[3] نفسه، ص188.

من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن الجمع ضم الشيء إلى أكثر منه، فهو على هذا المنوال يتفق مع التثنية من جهة الجمع والضم، ويفترق معه في المقدار والكيفية.

سمي بالسالم لسلامة مفرده من التغيير عند جمعه، أي يبقى على حالته الأصلية، وإنما يزاد عليه واو ونون، في حالة الرفع، فيقال في جمع مسلم: مسلمون، أو ياء ونون في حالتي النصب والجر، فيقال مسلمين.

كما يستنتج من التعريف أن الجمع المذكر السالم لا يكون إلا على الأسماء الدالة على العقلاء من الذكور وهو المقصود بقوله:((لمن يعلم في صفاته وأعلامه)) واكتفى بالمثالين المسلمين والزيدين، فإن قلت في جمع هند هندون لايصح، لأنه وإن كان علمًا يعقل فليس مذكرًا، ولو قلت في (حجر) (حجرون) لم يجز، لأنه ليس بعلمٍ عاقل.

أما عن حكمه فيرفع بالواو وينصب ويجر بالياء.

فمثال المرفوع قولنا جاء المسلمون، فـ(المسلمون) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم.

ومثال المنصوب والمجرور قولنا رأيت المسلمينَ ومررت بالمسليمين، فمسلمين الأولى مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، والثانية اسم مجرور بالباء وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم.

أما المقصود بقوله إلا من جاء من نحو: (ثبون أرضون ...)، فهذا النوع قد عده النحاة ملحقا بجمع المذكر السالم، لأنه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء، أي أنه يتفق معه في الحكم الإعرابي فقط، أما المعنى فلا، لأنه قد يدل على غير العاقل مثل أرضون، وجمع المذكر السالم لا يدل إلا على العقلاء من الذكور.

هناك نقطة مهمة وهي أن نون الجمع المذكر السالم لا تكون إلا زائدة، يقول الزمخشري "وحكم الزيادتين في (مسلمون) نظير حكمها في (مسلمان)، الأولى علم ضم الاثنين فصاعدًا

إلى الواحد، والثانية عوض عن الشيئين وتسقط عند الإضافة"[1]، ومثال ذلك قولنا جاءني مسلمو زيد، فنقول في إعراب مسلمو: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم وهو مضاف وزيد مضاف إليه.

وصفوة القول أن نون جمع المذكر السالم إذا كانت فيه، فإنه لايمكن أن يكون مضافًا، أما إذا سقطت عنه فلا بد من الإضافة.

ليس من جمع المذكر السالم (شياطين ومساكين)، وإنما هما من جمع التكسير ونون جمع المذكر السالم لا تكون إلا زائدة مفتوحة.

-الأسماء الستة: هي "أسماء معربة بالحروف تكون دائمًا مضافة، وذلك نحو: جاءني أبوه وأخوه، وحموه، وهنوه، وفوه، وذو مال، وأريت أباه، ومررت بأبيه، وكذلك البقية"[2].

أما حكمها فكما هو واضح في الأمثلة، الرفع بالواو، والنصب بالألف، والجر بالياء.

فمثال الرفع، جاءني أبوه، فأبوه فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف والهاء مضاف إليه.

ومثال النصب رأيت أباه فأباه مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والهاء مضاف إليه.

ومثال الجر مررت بأبيه فأبيه اسم مجرور بالباء وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف، الهاء مضاف إليه.

والأسماء الستة لا تعرب بالحروف إلا إذا توفرت فيها أربعة شروط، يقول الزمخشري " والأسماء الستة متى أضيفت إلى ظاهر أو مضمر ما خلا الياء، فحكمها ماذكر، فأما إذا

[1] الزمخشري، المفصل، ص188.

[2] نفسه، ص16.

أضيفت إلى الياء فحكمها غير مضافة، أي تحذف الأواخر، إلا ذو فإنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرة"[1].

والذي نستخلصه من هذا القول، وبالإضافة الى القول السابق أن الأسماء الستة تعرب إذا توفرت فيها أربع شروط وهي:

-أن تكون مفردة، فإن ثنيت أعربت إعراب المثنى، نحو جاء الأخوان، وإن جمعت أعربت إعراب جمع التكسير نحو جاء الأباءُ.

-أن تكون مضافة، فإذا لم تضف أعربت بالحركات نحو جاء أبٌ.

-أن تكون إضافتها إلى غير المتكلم، وهو المقصود بقوله (ما خلا الياء) فإن أضيفت إلى ياء المتكلم، أعربت بالحركات وهو قوله " فحكمها غير مضافة"، وحكمها غير مضافة هو الإعراب بالحركات كما رأينا، ومثال هذا الشرط قولنا جاء أبي، فأبي: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بالحركة المناسبة.

-أن تكون مكبرة، فإن صغرت أعربت بالحركة الظاهرة، نحو جاء أُبَيُّك فتعرب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، الكاف مضاف إليه أما ذو فهو يختلف عن باقي الأسماء الخمس في كونه لا يضاف إلا لأسماء الأجناس ، مثل قولنا ذو مال ، ذو غنم ويكون بمعنى صاحب، كما يشترط في فو أن لا يكون بالميم.

-الأفعال الخمسة : يعرفها الزمخشري بأنها "كل فعل مضارع كان فاعله ضمير اثنين، أو جماعة، أومخاطب مؤنث، لحقته في حال الرفع نون مكسورة بعد الألف مفتوحة بعد أختيها كقولك هما يفعلان، وأنتم تفعلان، وهم يفعلون، وأنتم تفعلون، وأنتِ تفعلينَ، وجعل في حال النصب كغير المتحرك فقيل: لن يفعلا، ولن يفعلوا، كما قيل لم يفعلا ولم يفعلوا"[2].

[1] الزمخشري، المفصل، ص109.

[2] نفسه، ص244.

وعلى هذا التعريف الذي أورده الزمخشري فإن حكم الأفعال الخمسة، واضح وهو الرفع بثبوت النون، والنصب والجزم بحذفها.

فمثال الرفع هما يفعلان: فهو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة.

ومثال النصب، لن يفعلا: فهو فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

ومثال الجزم، لم يفعلا تعرب: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

وهذه الأمثلة التي ذكرها الزمخشري يعني (يفعلان تفعلان يفعلون تفعلون تفعلين) ليست تثنية للفعل ولا جمعًا له في الحقيقة، لأن الأفعال لا تثنى ولا تجمع ، لأن الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة، ولفظ الفعل يعبر به عن القليل والكثير، وذلك نحو قولك: قام زيد فيجوز أن يكون قد قام مرة ، ويجوز أيضًا أن يكون قد قام مرارا، ولو وجبت تثنية الفعل أو جمعه إذا أسند إلى فعلين أو جماعة، لجازت تثنيته إذا أسند إلى واحد، فيقال قد قاما زيد وهذا فاسد"[1].

فإذا كان الفعل لايثنى ولايجمع فالتثنية في قولك يفعلان، والجمع في قولك يفعلون ، "إنما هي للفاعل لا للفعل، فالألف مثلاً في قولك : يضربان ، ضمير الفاعل ، وليست كالألف في الزيدان لأن الألف هنا حرف إعراب جاء للدلالة على المثنى ، وكذلك الواو في يضربون ونحوه ، إنما هي ضمير الفاعل ، وليست كالواو في الزيدون، لأن الواو هنا حرف إعراب دال على الجمع.

ويمكننا أن نلخص المعربات بالحروف في الجدول الآتي:

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص211.

المعربات بالحروف	حالة الرفع	حالة النصب	حالة الجر	حالة الجزم
المثنى	الألف	الياء	الياء	/
جمع المذكر السالم	الواو	الياء	الياء	/
الأسماء الستة	الواو	الألف	الياء	/
الأفعال الخمسة	ثبوت النون	حذف النون	/	حذف النون

3-1-2 البناء

"البناء حده لزوم أواخر الكلم بحركة أو سكون"[1] وقد عرفه ابن هشام بأنه "لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظًا وتقديرًا، وكذلك كلزوم هؤلاءِ للكسرة، ومنذُ للضمة، وأينَ للفتحة"[2].

ويتضح لنا من خلال التعريفين أن البناء عكس الإعراب فهو دائما ثابت وغير متغير رغم اختلاف العوامل الداخلة عليه.

3-1-2-1 موقف الزمخشري من البناء

عرَّف الزمخشري البناء بأنه " الذي سكون آخره وحركته، لا بعامل، وسبب بنائه مناسبته ما لاتمكن له بوجه قريب أو بعيد يتضمن معناه، نحو أينَ ، أمس أو شبهه"[3].

والذي يظهر لنا من قول الزمخشري أن البناء على السكون هو الأصل والعدول عنه إلى الحركات لأجل ثلاثة أسباب، "للهروب من التقاء الساكنين في نحو هؤلاء، ولئلا يبتدأ بساكن ولعروض البناء وذلك في نحو ياحكم ولا رجل في الدار"[4]، والدليل على أن البناء على السكون هو الأصل، هو أنه لما كان البناء يدل على شيء ثابت وغير متغير جعل السكون

[1] ابن الأنباري، أسرار العربية، ص19.

[2] ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م، ص10.

[3] الزمخشري، المفصل، ص125.

[4] نفسه، ص126.

علامة عليه، على عكس الإعراب الذي هو متغير بتغير الحركات الإعرابية المختلفة للدلالة على المعاني المختلفة، فإذا قال قائل: فهناك أفعال وأسماء تبنى على الحركات الضم والفتح والكسر، قلنا له سبب بنائها على تلك الحركات هو أحد العلل الثلاثة المذكورة أنفًا وهذا لا يمنع من كون البناء على السكون هو الأصل، لأن مثل هذه الشواذ موجودة في جميع العلوم، فالصيام مثلاً فرض عين على كل مسلم ذكر أنثى بالغ عاقل، لكنه يسقط على المسافر وعلى المريض الذي أوجبت له الضرورة، وغير ذلك من الأعذار الشرعية، وهذا لايمنع من كونه فرضًا.

وسبب بناء الاسم هو مشابهته الحروف أو الفعل أو تضمن معناه، يقول ابن مالك في ألفيته:

والاسم منهُ مُعربٌ ومَبنيٌّ لِشَبَهِ مِنَ الحُروفِ مُدْنِيٍّ

كالشَّبَهِ الوضُعِيّ في اسُمَي جئتَنَا والمعنويّ في متَى وفي هُنَا[1]

والشاهد في قوله جئتنا ومتى، فالأول يسمى الشبه الوضعي وهو كون الاسم موضوعًا على حرف واحد مثل(نا) في قولنا جئتنا، فهي شبيهة بـ"قد" و"بل" وغيرها من الحروف الثنائية والثاني يسمى الشبه المعنوي، وهو كون الاسم متضمنا معنى من معاني الحروف، فمتى مثلا تستعمل للاستفهام وهي اسم، شبيهة في المعنى بحرف الاستفهام فحملت عليها وبنيت مثلها.

والمراد بالتمكن في قول الزمخشري "هو تعاقب التعريف والتنكير بالعلامة عليه، وأما مالا تمكن له فلا يتعرف نكرته ولا يتنكر معرفته، فرجل وفرس متمكنان (..) وأما هذا ونحوه فإنه غير متمكنين لأنك لا تقول الهذان، وأما كم وكيف ونحوهما فإنهما غير متمكنين لأنهما نكرتان لا تتعرفان"[2].

[1] ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص12.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص276.

والذي نستخلصه من هذا القول أن الاسم المتمكن هو الأصل بدليل بقاء دخول علامات الاسم عليه، أما غير المتمكن فهو الذي خرج عن أصله لعلةٍ وهي مشابهته الفعل، فأصبح لا يقبل التعريف والتنوين مثل الفعل.

3-1-2-2 المبنيات

البناء في العربية يكون في الاسم والفعل والحرف

-الأسماء: حصر الزمخشري المبنيات من الأسماء في"سبعة أبواب وهي: المضمرات وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال، والأصوات، وبعض الظروف، والكنايات"[1].

وهذا يدل على أنها خرجت عن أصلها (الإعراب) لعلة جعلتها مبنية، وهي التي ذكرناها سابقا- مشابهتها الأفعال والحروف- لذلك حملت عليها وأعطيت حكمها.

-الأفعال: يبنى الفعل الماضي "على الفتح دائما، إلا أن يعترضه ما يوجب سكونه أو ضمه فالسكون عند اتصاله ببعض الضمائر وعند الإعلال ويبنى على الضم مع واو الضمير"[2] أي واو الجماعة، ولتوضيح ذلك نضرب الأمثلة التالية:

- المبني على الفتح كقولنا ذهبَ.
- المبني على السكون نحو ضربْنا.
- المبني على الضم نحو ضربُوا.

وهو يرى "أن الفعل الأمر مبني على الوقف، كما هو عند البصريين، أما الكوفيون فيرون أنه مجزوم باللام المضمرة "[3].

والذي يقصده بالوقف هو السكون، لأن العرب لا تبتدئ إلا بمتحرك ولا تقف إلا على ساكن.

[1] الزمخشري، المفصل، ص125.

[2] نفسه، ص244.

[3] نفسه، ص257.

يرى الزمخشري أن الفعل المضارع يبنى إذا اتصلت به نون الإناث ولم يذكر أنه يبنى على سكون، وإنما اكتفى بذكر المثال كقولك: لم يضربنَ، ويبنى على الفتح عند اتصاله بنون التوكيد، كقولك لا تضربَنَّ"[1].

فنقول في إعراب يضربْنَ في المثال الأول: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث، وفي الثانية تضربَنَّ: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد.

وما يمكن استنتاجه أن البناء أصل في الفعل الماضي والأمر على عكس الفعل المضارع الذي هو معرب إلا إذا اعتراه ما يجب بناؤه.

-الحروف: الحرف ما دل على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه ومن أصناف الحروف، حروف الجر وهي: من،إلى، حتى، في، الباء، اللام، رب، واو القسم وتاؤه، وباؤه، على، عن، الكاف، مذ، منذ، حاشا، خلا، عدا، ومن أصناف الحروف حروف العطف، مثل الواو وثم وحتى، أو، وأما، أم، لا، بل، لكن[2]، وهي كلها مبنية للزوم آخرها حالة واحدة لا تتغير، وهي كلها عاملة لا معمولة.

3-2 التقديم والتأخير

مما لا شك فيه أن الإسناد هو نواة اللغة العربية، إذ أن الجملة تقوم في أصلها على مسند ومسند إليه، ولقد اتفق العلماء على أن المسند إليه ينبغي أن يتقدم على المسند، لكن قد تعرض أحيانًا بعض الأمور تستدعي فيها تقدم المسند لغرض ما، وهو ما يعرف عند النحاة بالتقديم والتأخير، مثل قوله تعالى((إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)) {الفاتحة/05}، فقد أفادت التخصيص وحصر العبادة لله وحده، وكان للزمخشري رأي بارز فيها، لذلك فقد سعينا جاهدين منقبين عن هذه النماذج التي أوردها في كتابه، وفيما يلي تفصيل ذلك:

[1] الزمخشري، المفصل، ص244.

[2] نفسه، ص244.

-أجاز الزمخشري تقديم الخبر على المبتدأ[1]، كقوله تعالى: ((سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ)) {الجاثية/21}، بينما ذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أو جملة، فالمفرد نحو قائم زيد والجملة نحو أبوه قائم زيدٌ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة"[2]، وهو بهذا يوافق رأي البصريين ويخالف الكوفيين.

-لم يجز الزمخشري تقديم خبر ليس عليها"[3]،في حين آخر قذ "ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها كما يجوز في كان وأخواتها، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها"[4]، فالزمخشري بهذا قد أخذ برأي الكوفيين.

-لم يجز الزمخشري تقديم خبر مازال عليها، وكذلك مع أخواتها"[5]، أي التي تسبقها ما النافية وهي: انفك، فتئ، وذهب الكوفيون الى أنه يجوز تقديم خبر مازال عليها، و ذهب البصريون إلى أنه لايجوز[6]، ويكون الزمخشري بهذا قد وافق رأي البصريين.

-أجاز أن يتقدم الحال على العامل فيها بشرط أن يكون فعلاً أو شبهه من الصفات أو معنى فعل كقولك فيها زيد مقيمًا وهذا عمرو منطلقًا[7]، وذلك لأن الجار والمجرور متعلقان بالفعل وذا في المثال الثاني تحمل معنى الفعل أي انتبه، هذا وقد ذهب الكوفيون الى أنه لايجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو راكبًا جاء زيدٌ، ويجوز مع

---

[1] الزمخشري، المفصل، ص24.

[2] أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخارجي، القاهرة، ط1، 2002م، ص61.

[3] الزمخشري، المفصل، ص269.

[4] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص137.

[5] نفسه، ص269.

[6] نفسه، ص134.

[7] الزمخشري، المفصل، ص62.

المضمر نحو راكبًا جئت، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر[1].

والزمخشري بهذا قد انفرد برأيه واجتهاد وزاد شيئًا من التفصيل من عنده لم يكن موجودًا في كلا المدرستين من قبل.

-لم يجز الزمخشري تقديم خبر ما الحجازية عليها[2] ويقصد بقوله ما الحجازية أي التي تعمل عمل ليس، نسبة إلى أهل الحجاز، وقد ذهب الكوفيون الى أنه يجوز (طعامك ما زيد أكل) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز[3].

وما نستخلصه من هذه القضية وأثناء استقرائنا لهذه النماذج التي أوردها وجدنا أن الزمخشري أخذ من كلا المدرستين، إلا أنه كان ميالاً إلى رأي البصريين، حيث كان يرى في سيبويه والخليل نمودجًا يحتذى بهما في النحو.

3-3 التذكير والتأنيث

التذكير والتأنيث من القضايا النحوية الهامة التي لا تقل أهمية عن باقي القضايا الأخرى، فلقد شغلت أذهان النحويين عبر العصور ونالت حظها من الدراسة والتأليف فلا يكاد أي كتاب نحوي يخلو منها ويتصدى لها، بل أكثر من ذلك فلقد أفرد بعضهم كتبًا كاملة تبحث في المذكر والمؤنث بشكل خاص، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أهمية هذا المبحث واهتمام العلماء به، وقد كان الزمخشري من بين هؤلاء العلماء، الذين كان لهم اسهامات وآراء بيّنة في هذه القضية.

[1] ابن الانباري، الإنصاف، ص210.
[2] ينظر: الزمخشري، المفصل، ص82.
[3] ابن الانباري، الإنصاف، ص149.

3-3-1 موقف الزمخشري

اهتم الزمخشري بالمذكر والمؤنث، وأفرد لهما بابًا خاصا في كتابه، وبدأ الحديث بالمذكر قائلاً:"المذكر ما خلا عن العلامات الثلاث التاء والألف والياء، في نحو غرفة وأرض وحبلى وحمراء وهدى والمؤنث ما وجدت فيه إحداهن[1].

ونفهم من التعريف أن المذكر هو الأصل والمؤنث هو الفرع، كما نستنتج أيضًا أن علامة التأنيث ثلاثة: التاء والألف والياء.

والدليل على أن المذكر هو الأصل أمران: " أحدهما مجيؤهم باسم المذكر يعم للمذكر والمؤنث وهو شيء، والثاني أن المؤنث يفتقر إلى علامة ولو كان أصلا لم يفتقر إلى علامة، كالنكرة لما كانت أصلاً لم تفتقر إلى علامة، والمعرفة لما كانت فرعا افتقرت إلى علامة"[2]؛ أي أن لفظ المذكر قد ينطبق على المؤنث والمذكر معًا كقولنا: (الصلاة فرض على المسلمين) فشمل بذلك كل إنسان ذكر أو أنثى، وأما قوله: المذكر لايفتقر إلى علامة فالقاعدة هنا معروفة، وهي أن الشيء إذا كان على أصله، لا تسأل عن علته، أما إذا خرج عن أصله فيجب عليك البحث عن العلة التي جعلته خارجًا عن هذا الأصل.

وقد سبق لنا وأن رأينا مثل هذه الأمور وهي أن قواعد النحو العربي مبنية في أصلها على العلة، فمتى أشبه شيء شيئا آخر أخذ حكمه.

قسم الزمخشري المؤنث إلى قسمين: تأنيث حقيقي كتأنيث المرأة والناقة وتأنيث غير حقيقي كتأنيث الظلمة والنعل ونحوهما"[3].

---

[1] الزمخشري، المفصل، ص198.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص352.

[3] الزمخشري، المفصل، ص148.

ونفهم من قوله: إن التأنيث الحقيقي هو ما كانت تاؤه أصلية على عكس غير الحقيقي الذي هو تاؤه زائدة ؛ لذلك يرى أن التأنيث الحقيقي أقوى من غير الحقيقي.

ثم يواصل حديثه عن المذكر والمؤنث، حيث يرى "أنهما يستويان إذا جاء على الأوزان التالية: فعول مفعال ومفعيل وفعيل بمعنى مفعول ما جري على الاسم تقول هذه المرأة قتيل بن فلان ومررت بقتيلهم"[1].

فكلمة قتيل في المثال السابق تطلق على القتيل من الذكور والإناث ونفس الشيء مع باقي الأوزان فنستطيع أن نقول رجل صبور وامرأة صبور ورجل معطاة وامرأة معطاة ...إلخ.

كما يرى الزمخشري أنه يجوز أن تذكر مع المؤنث إذا وقع بينهما فاصل نحو قوله تعالى: ((فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى)) {البقرة/275}.

3-4 الحذف والتقدير

لم يحظ الحذف بدراسة وافية كافية شاملة مستقلة عند النحاة كما هو شأن باقي الموضوعات، وإنما هو مبعثر في الكتب النحوية، استعملوه في معالجة وتحليل قضاياهم النحوية واللغوية، وهذا ما حدث فعلاً مع الزمخشري وأثناء مطالعتنا لكتابه، وجدنا أنه لم يفرد له بابًا مستقلاً، وإنما كان عبارة عن شذرات أو عبارات وظفها في معالجته للظواهر اللغوية لكن قبل الحديث عن موقف الزمخشري في هذا المبحث، أثرنا أن نلقي نظرة على معنى الحذف.

3-4-1 تعريف الحذف

لغة: جاء في قاموس رد العامي إلى الفصيح لشيخ أحمد رضا أن الحذف" حذفه المحذافة، الحذافات، وتقول العامة حذف الشيء ((بالذال المهملة)) إذا ألقاه يَدفعُه دَفْعًا من

[1] الزمخشري، المفصل، ص200.

يده، وحذفه برجله دفعه بها، وحذفه عنه صرفه بعذر ملفق، ومنه سمو المماطلة الحاذفة ومشى يحذف رجله وبرِجْله إذا كان يدفعها في المشي دفعًا.

والأصل في اللغة الحذف ((بالذال المعجمية))، وفي التاج حذفه بالعصا=رماه بها. ويقال : هُمْ بينَ حاذِفٍ وقاذف، الحاذف بالعصا والقاذف بالحجر.فالحذف يستعمل في الضرب والرمي معًا.قال الليث الحذف الرمي من جانب. وحَذَفَ في مشيه إذا حرك جنبيه وعجزه قاله النظرة، أو حذّف تداني خطوه، عنه أيضًا"[1].

اصطلاحًا: "هو إسقاط كلمة بخلف منها يقوم مقامها"[2].

ونفهم من التعريف أن الحذف لابد له من قرينة تبقى تدل عليه حتى نستطيع من خلالها أن نؤول المعنى واستخراج الشيء المحذوف.

3-4-2 موقف الزمخشري من الحذف

سبق وأن ذكرنا بأن الزمخشري لم يفرد للحذف بابًا مستقلاً، فكان من الطبيعي أن لا نجد تعريفًا للحذف، وإنما كان شتاتًا متناثرًا في كتابه استعان به في تحليلاته اللغوية وفيما يلي نماذج منها:

-حذف المبتدأ والخبر يقول الزمخشري "ويجوز حذف أحدهما، فمن خلال المبتدأ قول المستهل: الهلال والله (...) ومن حذف الخبر قولهم خرجت فإذا السبُعُ".

والشاهد فيه أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة يحصل بمجموعهما الفائدة فلا بد منهما، إلا أنه قد توجد حالة معينة تغني النطق بأحدهما مع بقاء قرينة تدل على الشيء المحذوف، "لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون لفظ جاز أن لا تأتي به ويكون مرادًا له حكمًا أو تقديرًا، فالمبتدأ في المثال الأول محذوف، وتقديره الكلام هذا الهلال

[1] أحمد رضا، رد العامي الى الفصيح، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1981م، ص،ص114،115.

[2] أبو الحسن علي بن عيسى بن علي عبد الله الرماني، الحدود، تح: إبراهيم السمرائي، دار الفكر، عمان، ص40.

والله، وتقدير الخبر في المثال الثاني موجودٌ أي خرجت فإذا السبع موجدٌ"[1]، ومثله كذلك إذا شممت رائحة المسك قلت المسك والله وتقدير الكلام هو المسك والله وكذلك إذا رأيت شخصًا فيه علامة معينة قلت مثلاً: زيدٌ والله والتقدير، ذلك زيدٌ والله، وغيرها من الأساليب الواردة عن العرب في جواز حذف المبتدأ والخبر.

وقد "التزم حذف الخبر في قولهم لولا زيدٌ موجود أو حاضرٌ لكان كذا لسد الجواب مسده"[2] وتقدير الكلام لولا زيد موجود أو حاضر لكان كذا، أي أن الخبر تقديره موجود، يقول ابن مالك في الفيته:

وَبَعْدَ لَولاَ غَالبًا حَذفُ الخَبَر حتمٌ وفي نصّب يمين ذا استقرا[3]

-حذف المنادى مثل ياعبد الله والمقصود يا أريد أو أعنى عبد الله"[4] ولكنه حذف لكثرة الاستعمال.

-حذف الفعل: يقول الزمخشري: "ولكثرة القسم في كلامهم أكثروا التصرف فيه وتوخوا ضروبًا من التخفيف من ذلك حذف الفعل في بالله"[5]، وتقدير الكلام أقسم بالله، وهذا النوع من الحذف إنما هو راجع لكثرة الاستعمال اليومي.

-حذف المنفي في قولهم: لا عليك أي لا بأس عليك، وهو راجع كذلك إلى كثرة الاستعمال.

-حذف المميز، يقول الزمخشري:"وقد يحذف المميز كم مَالُكَ أي: درهمًا أو دينارًا مالك، وكم غلمانُك، أي كم نفسًا غلمانُك"[6]

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ص، ص239، 240.

[2] الزمخشري، المفصل، ص26.

[3] ابن مالك الأندلسي، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص26.

[4] الزمخشري، المفصل، ص35.

[5] نفسه، ص344.

[6] نفسه، ص180.

-حذف نون المثنى كقولنا غلاما زيد وثوبي بكر (...) حلقتا البطان"[1]، أي أن نون المثنى إذا سقطت عنه سيكون حتمًا مضاف، فإذا رأيت المثنى بالنون كقولنا غلامان فلا يمكن أن يكون مضافًا.

-حذف النون في جمع المذكر السالم يقول الزمخشري: "وحكم الزيادتين في (مسلمون) نظير حكمها في مسلمان الأولى علم ضم الاثنين فصاعدًا إلى الواحدة والثانية عوض عن الشيئين وتسقط عند الإضافة"[2].

ومفاد هذا القول أن نون جمع المذكر السالم تسقط عند الإضافة مثل قولنا: جاءني مسلمو زيدٍ، فمسلمو في هذا المثال تعرب: فاعل مرفوع بالواو وهو مضاف وزيد مضاف إليه وسبب إضافته هو حذف النون وكذلك نفس الشيء مع المثنى، وصفوة القول أن نوني المثنى والجمع تسقط عند الإضافة.

حذف المضاف وإضافة المضاف إليه مقاما كما في قوله تعالى: ((وَسْأَلِ الْقَرْيَةَ))"[3] {يوسف/82}، ولا شك أن الذي يسأل هو أهل القرية وليس القرية فحذف المضاف أهل وأقيمة القرية مقامه، وأعربت إعرابه أي مفعولاً.

4 انفراده بالآراء واجتهاداته

لاحظنا فيما سبق أن الزمخشري قد وافق البصريين والكوفيين وأخذ عنهم، إلا أنه كان ميَّالاً أكثر للبصريين، الذين كان يرى فيهم مثالاً يحتذى بهم ويقاس عليهم، ولكن مع هذا لم يكن مقلدًا بل كان يختار الرأي الذي يعتقده أنه الأصوب، فإن لم يجد ضالته المنشودة عند المدرستين اجتهد وأتى برأي جديد دون أن يراعي أن يكون هذا الرأي مخالفًا للنحويين، لذلك سمح لنا أن نقول إن الزمخشري كان صاحب مدرسة نحوية جديدة، له آراؤه ومميزاته التي

[1] الزمخشري، المفصل، ص184.

[2] نفسه، ص188.

[3] نفسه، ص103.

تميزه عن غيره من النحاة، وإننا سنحاول التعرض لبعض منها، حيث جاءت شتاتا متناثرًا في كتابه، وفيما يلي طائفة من تلك الآراء التي خالف فيها جمهور النحاة.

*خالف الزمخشري النحاة واستعمل كافة مجرورة في قوله "وما بي من الشفقة والحدب، على أشياعي من حفدة الأدب، لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب"[1]، في حين أن الذي عليه جمهور النحاة واللغوين أن كافة تستعمل منصوبة، يقول أبو زكريا النووي: "تستعمل كافة حالاً وأما مايقع في كثير من كتب المصنفين من استعمالها مضافة وبالتعريف كقولهم: هذا قول كافةِ العلماء ومذهب الكافةِ فهو خطأ معدود في لحن العوام وتحريفهم"[2].

*زعم الزمخشري أن بات تفيد معنى صار، قال ابن مالك "وليس بصحيح لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقراء"[3].

*أجاز الزمخشري حذف نون اللذان واللتان، يقول:"والذي وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل وحق الجملة التي يوصل بها أن تكون معلومة للمخاطب كقولك هذا الذي قام من الحضرة لمن بلغه ذلك، ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا اللذا بحذف الياء (...) وقد فعلو مثل ذلك بمؤنثه فقالوا اللت"[4].

وسبب هذا الحذف هو كثرة الاستعمال كما ذكر، لكن ابن هشام رفض ذلك وانتقده، حيث اعتبر ان حذف نون اللذان واللتان شاذ قال: " وبَلْحَارث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان وهذه اللغة شاذة لا يقاس عليها"[5].

---

[1] الزمخشري، المفصل، ص05.

[2] أبو زكريا يحي بن شرف بن موري النووي، شرح صحيح مسلم، المطبعة المصرية بالأزهر، مصر، ج13، ط1 1930م، ص142.

[3] السيوطي، الهمع،ج2، ص76.

[4] الزمخشري، المفصل، ص143.

[5] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت، ج1 ص140.

*رادف الزمخشري بين الكلام والجملة واعتبرهم معنى واحدا فقال في تعريفه للكلام: "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى (...) وتسمى الجملة"[1]، وهذا بطبيعة الحال مخالف لما جاء به النحاة ،فالفرق بين الكلام والجملة كبير، لأن الجملة أعم من الكلام ولا يشترط فيها الإفادة، بينما يقول ابن مالك:

كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيْدُ كَاسْتَقِمْ واسمٌ وفِعْلٌ ، ثُمَ حَرْفٌ الكَلِمْ[2]

والعبارة المشهورة عند النحويين: ((الذي يحسن السكوت عليه)).

*يرى الزمخشري أن صيغة أفعل التعجب هي فعل أمر وليست فعلاً ماضيًا، يقول "وعندي أن أسهل منه مأخذًا أن يقال: إنه أمر لكل أحد"[3]، والنحويون لا يرون ما رآه الزمخشري، فهم يرون أنه فعل ماضي جاء على صيغة الأمر يقول ابن هشام: " ماأفعل زيدًا، وإعرابه: ما مبتدأ بمعنى شيء عظيم وأفعل: فعل ماض فاعله ضمير ما، وزيد مفعول به، والجملة خبر ما، وأفعل به ، وهو بمعنى ما أفعله، وأصله أفعل أي صار ذا كذا"[4].

وحجة النحاة هي كونه مبنيا على الفتح كما أعربها ابن هشام.

*عامل الزمخشري اللذون معاملة جمع المذكر السالم يقول في هذا: "الذي للمذكر ومن العرب من يشدد ياءه واللذان لمثناه ومن العرب من يشدد نونه والذين، في بعض اللغات واللذون لجمعه"[5].

وقد اعتبر ابن هشام الأنصاري أن معاملة اللذون في جمع المذكر السالم شاذة فقال:"وقد يعدوا الذين بالياء مطلقًا وقد يقال بالواو رفعًا وهو لغة هذيل أو عقيل، قال نحن اللذون

[1] الزمخشري، المفصل، ص06.
[2] ابن مالك، الفية ابن مالك، ص06.
[3] الزمخشري، المفصل، ص276.
[4] ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 2011م، ص347.
[5] الزمخشري، المفصل، ص142.

صبحو الصباحَا (...) والذي رواه الثقة أبو زيد في نوادره على الوجه المشهور في لغة عامة العرب الذين"[1].

*يرى أن أشهر المعارف هي الضمائر فيقول مبينًا ذلك:" وأعرفها المضمر ثم العلم ثم الداخل عليه التعريف، وأما المضاف فيعتبر أمره بما يضاف إليه وأعرف أنواع المضمر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم المتكلم"[2]، وقوله مخالف لإجماع البصريين والكوفيين،حيث يرون أن أشهر المعارف هو العلم.

*أجاز العطف على المحل فيقول:"وإن تعطف فالمحل على المحل لا غير قولك: لا غلام ولا العباس"[3]، وهو بهذا قد خالف جمهور النحويين، يقول السيوطي: "وكون المحل بحق الأصالة فلا يجوز هذا ضارب زيد وأخيه"[4].

*يرى الزمخشري أنه إذا دخلت (أن) على الفعل المضارع تحول معناه خالصًا للاستقبال ومن ثم لابد أن تكون في خبر عسى، مادام أنه فعل مضارع، لأن عسى للرجاء يتجه إلى المستقبل"[5]، في حين يقرر النحاة أن الأكثر في خبر عسى اقترنه بـ(أن) وليس ذلك ملزمًا.

[1] ابن هشام، وضح المسالك، ج1، ص143، 144.
[2] الزمخشري، المفصل، ص197.
[3] نفسه، المفصل، ص79.
[4] السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص235.
[5] الزمخشري، المفصل، ص318.

الفصل الثاني:

المنصوبات في

كتاب المفصل

إن الأسماء لما كانت تعتريها المعاني، وتكون فاعلة أو مفعولة، أو مضافة، أو مضافة إليها، لم تكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، لذلك جعل الإعراب دليلا عليها يبين حقيقة هذه المعاني، والإعراب كما هو معلوم له حالات وعلامات وهي التي تتحكم بدورها في هذه المعاني، وهي الرفع والنصب والجر، وكلها أعلام على معنى، فالرفع على الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة.

والمنصوبات عند النحاة هي خمسة عشر منصوبًا، يقول الزمخشري: "والنصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب : المفعول المطلق، المفعول به ، المفعول فيه، المفعول معه، المفعول له، والحال والتمييز، والمستثنى المنصوب، والخبر في باب كان، والاسم في باب إن، والمنصوب بلا التي تنفي الجنس، وخبر ما ولا المشبهتين بليس، ملحقات بالمفعول"[1]، ولعل أهم ما يلاحظ على هذا القول: أن الزمخشري قذ ذكر ثلاثة عشر منصوبًا وأغفل اثنين، وهما مفعولا ظننت، ونحن سنسوق في فصلنا هذا لهذه الأجناس كلها مرتبة ومفصلة واحدًا واحدًا، تبعًا لما أقره الزمخشري.

1 المفعولات

1-1 المفعول المطلق

يقول الزمخشري:" المفعول المطلق هو المصدر، سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه ويسميه سيبويه الحدث والحدثان، وربما سماه الفعل، وينقسم إلى مبهم نحو ضربت ضربًا وإلى مؤقت نحو ضربت ضربتين"[2].

[1] الزمخشري، المفصل، ص18.

[2] نفسه، ص31.

ابتدأ الزمخشري بالمفعول المطلق دليلا على أنه أصل المنصوبات، وأنه أصل الاشتقاق؛ أي أن الأسماء والأفعال مشتقة من المصدر، وإنما كان ذلك كذلك "لأن المصادر تختلف كما تختلف الأسماء والأجناس، ألا تراك تقول ضربت ضربًا وذهبت ذهابًا، وقعدت قعودًا وكذبت كذبًا، لم تأت على مناهج واحدٍ، ولو كانت مشتقة من الأفعال لجرت على سنن واحدٍ في القياس"[1]، ومما يدل على أن المصادر أصل الأفعال، هو أن الفعل يدل على الحدث والزمن، ولو كانت مشتقة منه لدلت على ما في الأفعال، وهذا رأي البصريين، أما الكوفيون فيرون أن الفعل هو أصل الاشتقاق، ويستدلون على ذلك بأن المصدر يعتل بما يعتل به الفعل، نحو قولك قومت قوامًا، فقد أتت (قوامًا) معتلة الوسط تبعًا لفعله، إلا أن هذا الرأي يبقى ضعيف في نظر الكثير من النحاة لأسباب أخرى.

ومما نلاحظه أيضًا على الزمخشري هو ابتداؤه بالمفعول المطلق خلافًا لجمهور النحويين كابن اجروم وابن هشام، وابن مالك، الذين كانوا يبتدئون بالمفعول به، ولعل إحجام الزمخشري عن ذلك، يرجع الى أن المفعول المطلق هو أصل الاشتقاق باعتباره مصدرًا، بالإضافة إلى كونه غير مقيد بشيء بعده بخلاف غيره من المفعولات فإنها لايقع عليها اسم المفعول إلا مقيدًا بحرفٍ أو نحوه.

وأمّا قوله ينقسم الى مبهم نحو ضربت ضربًا ، وإلى مؤقت نحو ضربت ضربتين، فكأنه أراد القول أن المصدر يبين الإبهام كما هو في المثال الأول، فعند القول: ضربتُ دلَّ على جنس من الضرب مبهمًا من غير دلالة على كميته أو كيفيته، فجيء بالمصدر دليلاً على ذلك، ولايزيد على ذكره أكثر من أننا أكدنا على المعنى، وأما قوله: مؤقت يعني أن له مقدرًا معينًا، فضربتين في المثال السابق أفادت عدد الضربات، فالمصدر قد يذكر أحيانًا لبيان العدد.

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص272.

1-1-1 أنواعه

يبن الزمخشري أن هناك نوعين للمصدر، يقول: " وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه، وذلك على نوعين: مصدر وغير مصدر، فالمصدر على نوعين: ما يلاقي الفعل في اشتقاقه كقوله تعالى: ((وَاللهُ أنبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا)) {نوح/17} وما لايلاقيه فيه كقولك قعدت جلوسًا، وحبستُ منعًا، وغير المصدر نحو قولك : ضربت أنواعًا من الضربِ وأي ضربٍ"[1].

وفحوى قول الزمخشري هذا إن المصدر نوعان: نوع يوافق الفعل في حروفه ومعناه، كما هو واضح في الآية السابقة، ويدعى المفعول المطلق اللفظي، ونوع ثان يوافق الفعل في معناه دون مبناه، ويسمى المفعول المطلق المعنوي، كقولنا قعدت جلوسًا، وفرحت سرورًا، لأن السرور والفرح يحملان نفس المعنى، وإعراب ذلك كما يلي:

نباتًا: مفعول مطلق (لفظي) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

جلوسًا: مفعول مطلق(معنوي) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وأما قوله غير المصدر فلعله يقصد نائب المصدر الذي يضاف إلى المصدر، كما هو واضح في المثال السابق، فأنواعًا تعرب: نائب مصدر منصوب بالفتحة.

وصفوة القول أن المصدر إما أن يكون موافقًا لفعله في اللفظ والمعنى، وهو اللفظي، أو موافقًا لفعله في معناه دون مبناه وهو المعنوي، أو مضافًا إلى المصدر ويسمى نائب المصدر.

[1] الزمخشري، المفصل، ص32.

1-1-2 المصادر المنصوبة

والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع: ما يستعمل اظهار فعله واظهاره، كقولك للذي يقرمط في عداته ((مواعيد عرقوب)) ونوع ثان لايستعمل في إظهار فعله، كقولنا: سقيًا، ورعيًا، وخيبةً، وبؤسًا، وحمدًا، وشكرًا، ونوع ثالث لا فعل له أصلاً نحو دفرًا وبهرًا وأفةً وتفةً وويحكَ وويسكَ وويلكَ وويبك، والأنواع الثلاثة تكون للدعاء وغير الدعاء"[1].

والذي نستخلصه من هذا القول أن الفعل الذي يعمل في المصدر يجيء على ثلاثة أضرب: ضربٌ يجوز حذف فعله ويجوز إظهاره مثل مواعيدَ عرقوبٍ، فمواعيدَ منصوبٌ على أنه مفعول مطلق لعامل محذوف وهو الفعل وعدتني الذي عمل فيه النصب، كما يجوز اظهار الفعل فيقال: وعدتني مواعيد عرقوب، على الخيار بين الوجهين.

وأما الضرب الثاني فهو الذي لايستعمل اظهار فعله مثل سقيًا ورعيًا وخيبة وجذعًا وبؤسًا وحمدًا شكرًا وغيرها، فهذه المصادر قد وردت هكذا منصوبة، وتكون للدعاء وغير الدعاء فالدعاء في قولنا سقاك الله سقيًا، وأما غير الدعاء كقولنا، حمدًا ، والمقصود أحمد الله حمدًا وفي كلتا الحالتين يكون الفعل العامل النصب في المصدر محذوفًا.

والضرب الثالث نحو دفرًا وبهرا أفة ويحك وغيرها، إنما هي منصوبة بأفعال غير مستعملة إلا أن الفرق بينهما وبين ما قبلها، أن ما قبلها لها أفعال ولم تستعمل، وأما هذه لايؤخذ منها فعل البتة "[2]، وإنما سمعت هكذا عن العرب.

---

[1] الزمخشري، المفصل، ص33.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص298.

ومن إضمار المصدر قولك عبد الله أظنه منطلق، تجعل الهاء ضمير الظن"[1]، والمقصود كأنك قلت عبد الله أظن ظني منطلقًا.

للإشارة هناك مصادر أخرى تأتي على شكل المثنى "حنانيك، ولبيك، وسعديك، وحواليك هذنيك، وسبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله"[2].

وتعرب كلها مصادر أينما وقعت وتكون دائمًا مضافة، فتقول في إعراب سبحان الله: سبحان: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة على آخره، وهو مضاف والله: لفظ جلالة مضاف اليه.

1-2 المفعول به

هو الذي يقع عليه فعل الفاعل مثل قولك : ضرب زيد عمرًا، وبلغت البلد، وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي، ويكون واحدً فصاعدًا الى الثلاثة، ويجيء منصوبًا بعامل مضمر مستعمل اظهاره، أو لازم إضماره "[3].

وعليه فإن زيدًا في المثال السابق هو الفاعل، وعمرًا هو المفعول، على أساس أنه وقع عليه فعل الفاعل، ولعل العلة في رفع الفاعل ونصب المفعول به عند النحاة هي للتفريق بينهما والمفعول به هو الفاصل الأساسي لمعرفة تعدية الأفعال من لازمها، وأنواع التعدية ثلاثة:

من الأفعال ما يتعدى إلى مفعول واحد مثل قولنا: ضرب الأستاذ التلميذ، فالتلميذ تعرب مفعولا به منصوبًا.

---

[1] الزمخشري، المفصل، ص34.

[2] نفسه، ص33.

[3] نفسه، ص34.

من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين مثل أعطى،أهدى، كسى، منح،...إلخ، مثل قولنا: أهدى الأستاذ الطالب كتابًا، فالطالب مفعول به أول منصوب، وكتابًا: مفعول به ثانٍ.

من الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل مثل أرى، أعلم ونحو ذلك، كما في قولنا: أعلم الأب ابنه العلم نورًا، فـ(ابنه) مفعول به أول والعلم مفعول به ثاني ونورًا مفعول به ثالث.

تنبيه: هذا النوع الثالث الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل شريطة أن تكون الرؤيا قلبيه بمعنى اليقين، كما هو واضح في المثال السابق، لذلك فإنه لايجوز إعراب حسرات في قوله تعالى:((يُرِيْهِمُ اللّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ)) {البقرة/167} مفعولا به ثالثًا، لأن الرؤيا هنا حقيقية والأعمال توزن وترى وتجسم كما دلت عليه النصوص.

وفي هذه النقطة بالذات أردنا أن ننوه على شيء مهم بخصوص التعدية حتى تتم الفائدة والذي يعتبر أحد الفروقات المهمة بين المفعول به والمفعول المطلق، وذلك أن جميع الأفعال لازمها ومتعديها يتعدى إلى المصدر، أما المفعول فلا يصل إليه إلا الأفعال المتعدية.

1-2-1 العامل في المفعول:

والعامل في المفعول يكون على ضربين: أحدهما مايجوز اظهاره وحذفه، والثاني ما لايجوز ظهوره ولا يستعمل إلا محذوفًا.

1-1-2-1 المنصوب بالمستعمل اظهاره

مثل قولنا أضرب شر الناس زيدًا كما يجوز الإضمار ومنه قولنا لمن يريد مكة: مكة ورب الكعبة ولمن سدد سهمًا القرطاس والله وللمستهلين إذا تبروا الهلال والله"[1] ، فتضمر

[1] الزمخشري، المفصل، ص34.

بذلك الأفعال يريد، يسدد، أبصروا، فنقول في إعراب الهلال مفعول به منصوب للفعل أبصروا.

هذه النماذج وغيرها يجوز فيها حذف الفعل وإظهاره ، ويذكر لنا الزمخشري شواهد أخرى من هذا النوع في كتابه فيقول: " قال سيبويه وهذه حجج سمعت العرب يقولون اللهم ضبعًا وذئبًا وإذا قيل لهم ما يعنون، قالو اللهم اجعل فيها ضبعًا وذئبًا، وسمع أبو الخطاب بعض العرب وقيل له لم أفسدتم مكانكم، فقال الصبيان أي لما الصبيان"[1]، خاف أن يلام هو فقال لم الصبيان.

1-2-1-2 المنصوب باللازم إضماره

وهو أنواع كثيرة منها:

-المنادى:

المنادى في الحقيقة منصوب بفعل مضمر " لأنك إذا قلت يا عبد الله فكأنك قلت: يأريد أو أعني عبد الله، ولكنه حذف لكثرة الإستعمال وصار يا بدلاً منه، ولا يخلو من أن ينتصب لفظًا أو محلاً، فانتصابه لفظًا إذا كان مضافا كعبد الله، وانتصابه محلاً إذا كان مفردًا كقولك يا زيدٌ وغلام"[2].

أول ما يلاحظ على التعريف الزمخشري أنه ذكر المنادى هنا في باب المفعولات إذ يعده هو الآخر أحد المفعولات تبعًا لمذهب البصريين، لأن الأصل فيه هو النصب، على اعتبار أنه منصوب بعامل لازم إضماره، يقول: فإذا قلت ياعبد، فكأنك، قلت يأريد عبد الله، ويكون إعرابه كالتالي:

[1] الزمخشري، المفصل، ص35.

[2] نفسه ، ص35.

يا: أداة نداء

عبد: منادى منصوب وهو مضاف، الله لفظ جلالة مضاف إليه.

وأصل انتصابه هو عامل محذوف، فيكون تقدير الكلام: أريد أو أعني عبد الله، لذلك عده الزمخشري أحد المفعولات وتكلم عنه تحت باب المفعول به، لأنه في الحقيقة منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف كما قدرناه، وإنما حذف لأنه كثير الاستعمال وشائع في كلام العرب، وخاصة أنه أكثر الأساليب المستخدمة في كلام العرب.

-أنواعه

يقول الزمخشري: "ولايخلو من أن ينتصب لفظًا أو محلاً، فانتصابه لفظًا، إذا كان مضافًا كعبد الله أو مضارعًا له كقولك: ياخيرًا من زيد ويا ضاربًا زيد، ويا مضروبا غلامه أو نكرة: فياركبًا إما عرضت فبلغًا (...) وانتصابه محلاً إذا كان مفردًا معرفة، كقولك: يازيد وياغلام ويأيها الرجل"[1].

وعلى هذا القول فالمنادى نوعان: معربٌ، وهو المقصود بقوله من أن ينتصب لفظًا، ومبني وهو قوله انتصابه محلاً.

المنادى المعرب وهو ثلاثة أنواع هي:

المنادى المضاف: هو الذي يتكون من اسمين ثانيهما مجرور دائمًا، مثل يا عبد الله، وقد سبق إعرابهما بما يغني عن إعادتهما.

[1] الزمخشري، المفصل، ص ص، 36 37.

المنادى المشبه بالمضاف: وهو المقصود من قوله (مضارع له) وهو الذي يتصل به شيء من تمام معناه، مثل ياضاربًا زيدًا، فزيد منصوب بضارب، فهو من تمام معناه لأننا إذا قلنا ياضاربًا ونتوقف لا يتم المعنى وإعراب الجملة كما يلي:

يا: حرف نداء.

ضاربًا: منادى منصوب بياء النداء وعلامة نصبه الفتحة، وهو وصف يعمل عمل فعله وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره هو.

زيدًا: مفعول به منصوب ب(ضارب) الذي هو اسم فاعل يعمل عمل فعله، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على أخره.

المنادى النكرة: هي التي لايقصد بندائها شيء معين، بل تشمل جميع أفراد الجنس التي تدل عليه، مثل قولنا في المثال السابق فيا راكبًا... وإعراب ذلك كالتالي:

يا: أداة نداء

راكبًا: منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة، لأنه نكرة، إذ لم يقصد راكبًا بعينه.

المنادى المبني: وهو نوعان:

المفرد المعرفة: هو مادل على نداء شخصي بعينه، مثل يازيدُ، ويكون إعرابهما كالتالي:

يا: حرف نداء .

زيدُ: منادى مبني على الضم في محل نصب.

النكرة المقصودة: هي التي يقصد بندائها شخص معين مثل ياغلام، فغلام في الأصل نكرة وإنما صار معرفة بالنداء، وذلك أنك لما قصدت قصده، وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك اياه بالخطاب دون غيره[1]، ويكون الإعراب كالتالي:

يا: حرف نداء.

غلام: منادى مبني على الضم في محل نصب.

توابع المنادى: توابع المنادى المضموم غير المبهم إذا أفردت حملت على لفظه ومحله كقولك: يازيدُ الطويلُ والطويلَ، ويا تميمُ أجمعون وأجمعين (...) ويا عمرو والحارثُ والحارثَ (...) رفعًا ونصبًا إلا البدل، ونحو زيد وعمر وغيره من المعطوفات فإن حكمها حكم المنادى بعينه"[2] .

وما يستفاد من القول أن المنادى غير المبهم هو ما كان مفردًا علمًا كما هو واضح في الأمثلة، أما فيما يخص مسألة التبعية لهذا النوع من المنادى، فإن له حكمين كما ذكر الزمخشري في نصه هذا، لكن نجد إلزاما علينا أن نذكر التوابع أولا قبل الحديث عن هذه الأحكام، وهي أربعة أشياء: النعت والتوكيد والبدل والعطف، وهذه أربعة أشياء تعرب تبعًا لغيرها.

النعت: يرى الزمخشري أن نعت المنادى غير المبهم يجوز فيه الوجهان، نحو قولك: يازيد الطويلُ والطويلَ، فالرفع على اللفظ والنصب على المحل، وتوضيح ذلك كما يلي:

الطويلُ: نعت مرفوع تبعًا لمنعوته (زيد) وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص319.

[2] الزمخشري، المفصل، ص37.

الطويلَ: نعت منصوب على محل زيد، لأننا قلنا سابقًا إن المنادى العلم يكون مبنيًا على الضم في محل نصب.

التوكيد: نحو قولك ياتميم أجمعون وأجمعين، فيجوز الوجهان الرفع على اللفظ والنصب على المحل، ويكون الإعراب كالتالي:

يا: أداة نداء.

تميمُ: منادى مبني على الضم في محل نصب.

أجمعون: توكيد معنوي مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة على الضمة، لأنه ملحق بالجمع المذكر السالم.

أو أجمعين: توكيد معنوي منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة على الفتحة لأنه ملحق بالجمع المذكر السالم، لأنه تبع المؤكد تميم على المحل.

العطف: مثل قولك ياعمرو والحارثُ والحارثَ بالوجهين الرفع والنصب.

فالحارثُ: اسم معطوف على عمرو مرفوع مثله، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

الحارثَ: اسم معطوف على محل(عمرو) منصوب، لأن محل عمر هو النصب.

أما إذا كان التابع مفردًا علمًا فإن حكمه حكم المنادى بعينه نحو قولك: يا زيدُ زيدُ، ويازيد عمرو بالضم لا غير فإن عطفت اسمًا مفردًا علمًا على مثله نحو يا زيد وعمرو ولم يكن فيه إلا البناء، لأن العلة الموجبة لبناء الاسم الأول موجودة في الثاني، لأن حرف العطف أشرك الثاني في حكم الأول، ولذلك لو أبدلت الثاني من الأول، وهو مفرد لم يكن إلا البناء والضم

نحو يا زيدُ زيدُ، لأن عبرة البدل أن يحل محل الأول، ولذلك استثناه فقال إلا البدل"[1] وإعراب ذلك كما يلي:

يا: حرف النداء.

زيد: منادى مبني على الضم في محل نصب.

زيد: بدل من زيد(بدل كل من كل) مبني على الضم.

يا زيد وعمرو:

يا: حرف نداء .

زيد: منادى مبني على الضم في محل نصب.

واو: حرف عطف.

عمرو: اسم معطوف على زيد مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

أقسام المنادى

يفرق الزمخشري بين نوعين من المنادى: منادى غير مبهم، ومنادى مبهم.

-المنادى غير المبهم: هو الاسم المقصود بالنداء مثل المفرد العلم، نحو قولنا: يا زيد، وقد تقدم إعرابها.

-المنادى المبهم: وهو شيئان: أي، واسم الإشارة، فأي يوصف بشيئين بما فيه الألف واللام مقحمة بينهما كلمة التنبيه وباسم الشارة كقولك يأيها الرجل (...) واسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام، كقولك يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال"[1].

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص320.

وعلى هذا القول فإن المبهم في النداء شيئان: أحدهما –أي– والثاني –اسم الإشارة– وإنما كانا مبهمين لأنهما لا يخصان اسما منادى بعينه، وإنما يقعان على كل اسم شائع فيعرفانه ويكون الإعراب كالتالي:

يأيها الرجل:

يا: أداة نداء.

أي: منادى مبهم مبني على الضم وهاء للتنبيه.

الرجل: نعت مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

يا هذا الرجلُ

يا: أداة نداء.

هذا: منادى مبهم مبني في محل نصب.

الرجلُ: بدل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

ملحقات المنادى

(أ) المندوب: هو نوع من أنواع النداء، التي كانت العرب تستعمله في خطابها، "ولا بد لك في المندوب من أن تلحق قبله "يا" أو "وا" وأنت في إلحاق الألف في أخره مخيرٌ فتقول: وازيداه أو وازيدُ والهاء اللاحقة بعد الألف للوقف خاصة دون الدرج، ويلحث ذلك المضاف اليه فيقال وأمير المؤمنيناه"[2]

[1] الزمخشري، المفصل، ص40.

[2] نفسه، ص44.

والذي نعقله من خلال التعريف أن المندوب مدعو مثل المنادى، ولذلك ذكره الزمخشري مع فصول النداء، لكنه يختلف عنه في كونه يأتي على سبيل التفجع والنوح، "وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهم وقلة صبرهن، ولما كان مدعوًا بحيث لا يسمع أتوا في أوله بـ"يا" أو "وا" لمد الصوت، ولما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الألف آخرًا للترنم"[1]، وعلى هذا الأساس فإن المندوب من عادات الجاهلية لما يحمله من استغاثة ونوح وندب متعلق بالأشخاص، وإعراب المندوب يكون كالتالي:

وا زيداه: واو الندبة، زيداه: منادى مندوب، والهاء للوقف.

وأمير المؤمنيناه: واو الندبة، أمير: منادى مندوب وهو مضاف،المؤمنيناه: مضاف اليه مجرور.

وخلاصة القول أن الندبة نوع من النداء فكل منادى مندوب وليس كل مندوب منادى إذ ليس كل ماينادى يجوز ندبته، لأنه يجوز أن ينادى النكرة والميم، ولا يجوز ذلك في الندبة أي أن المندوب لابد أن يكون علمًا بعينه، وذلك لما كان منتشرًا في الجاهلية من تعلق بالأشخاص.

تنبيه: الندبة والنياحة من عادات الجاهلية، والاستغاثة خاصة بالله، فإذا دعا الإنسان شخصًا ما فيشترط أن يكون قادرا على تلبية هذه الاستغاثة، وإلا فلا تجوز.

(ب) الاختصاص: يقول الزمخشري مبينا حقيقة الاختصاص عند العرب " وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء، ويقصد به الاختصاص، وذلك قولهم: أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص358.

ونحن نفعل كذا أيها القوم، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة جعلو أيًّا مع صفته دليلاً على الاختصاص ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة إلا أنفسهم"[1].

من المعلوم أن كل منادى مختص، تختصه فتناديه بأحد أحرف النداء المعروفة وتقصده بذلك دون غيره، وقد أجرت العرب على هذا المنوال أشياء اختصوها على طريقة النداء لاشتراكهما في الاختصاص، ولكنه وإن اتفقا في معنى الاختصاص، فالاختصاص يختلف عن المنادى، بأنه ليس بنداء على الحقيقة، بدليل أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبنى على الضم كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضم نحو زيد"[2].

وهذا الاختصاص يقع للمتكلم، كما هو واضح في قولهم: أنا أفعل كذا أيها الرجل، ونحن نفعل كذا أيها القوم، فأي وصفتها مرفوع بالابتداء وخبره محذوف ."[3]

ويكون الإعراب كالتالي:

أي: مبتدأ مرفوع

الرجل: مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف تقديره الموجود والجملة الاسمية في محل رفع خبر أي.

ولذلك مثلها صاحب الكتابُ بقوله : أنا أفعل كذا متخصصا من بين الرجال ونحن نفعل متخصصين من بين الأقوام، وذكر أي هنا وصفته توضيحًا وتأكيدًا، إذ الاختصاص حاصل من أنا ونحن (المتكلم).

(ج) التحذير: التحذير من الأسماء المنصوبة بعامل "لازم اضماره، قولك في التحذير: إياك والأسد، أي اتق نفسك أن تتعرض للأسد، والأسد أن يهلكك، ونحوه رأسك والحائط، ويقال

[1] الزمخشري، المفصل، ص45.
[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص371.
[3] نفسه، ج1، ص370.

إيايّ والشر وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب، أي نحنى عن الشر، ونح الشر عني، ونحني عن مشاهدة حذف الأرنب ونح حذفها عن حضرتي ومشاهدتي، والمعنى النهي عن حذف الأرنب"[1].

أسلوب التحذير من الأساليب التي استعملها العرب كثيرًا في حياتها بل وأوغلت في استعمالها، لذلك كثر منصوبًا بفعل مضمر، حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة، ومن ذلك ما أورده الزمخشري في هذا الفصل، قولهم : إياك والأسد فإياك اسم مضمر منصوب الموضع والناصب له فعل مضمر ، وتقديره: إياك باعد ... والأسد معطوف على إياك ، فإن قيل: هل يجوز حذف الواو من الأسد فنقول : إياك الأسد قيل لا يجوز ذلك لأن الفعل المقدر لا يتعدى إلى مفعولين، فلم يكن بدٌّ من حرف العطف أو حرف الجر نحو إياك والأسد وإياك من الأسد فتكون قد عديته الى الأول بنفسه، ثم عديته الى الثاني بحرف جر"[2]، فيكون الأسد قد شارك إياك في عمل المحذوف وإن اختلف معناهما، وإعراب ذلك بالتفصيل:

إياك: إيا: ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به لفعل التحذير المحذوف تقديره باعد والكاف حرف خطاب، واو حرف عطف.

الأسد: اسم معطوف على اياك منصوب.

[1] الزمخشري، المفصل، ص،ص48،49.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص390.

1-3 المفعول فيه

هو ظرف الزمان والمكان، وكلاهما منقسم إلى مبهم ومؤقت، ومستعمل اسم وظرفًا ومستعمل ظرفًا لا غير، فالمبهم نحو الحين والوقت والجهات والست، والمؤقت نحو اليوم والليلة والسوق والدار[1].

سمي الزمخشري ظرفا الزمان والمكان مفعولاً فيه على اعتبار أن الأفعال توجد فيهما أي أن كل فعل لابد أن يقع في زمان ومكان، فعند قولنا قرأت القرآن صباحًا فقد بينا الزمان الذي وقعت فيه القراءة وهو الصباح، وإذا قلنا قرأت القرآن أمام الشيخ، فقد بينا المكان الذي صدرت فيه القراءة وهو المكان الذي قدام الشيخ.

1-3-1 أنواعه

كما رأينا يكون على قسمين:

ظرف الزمان وهو عند جميع النحاة الاسم المنصوب بتقديره "في"والذي ينقسم بدوره إلى مبهم وهو النكرة الذي لا يدل على زمان بعينه، مثل: حين، وقت، زمان، ونحو ذلك، ومؤقت الذي لا يدل على زمان بعينه، مثل: الليل، الصباح، المساء، اليوم، الشهر...إلخ.

وإنما اشترط النحاة "في" حتى يمكن التفريق بين المفعول فيه وغير من المفعولات، فإذا قلنا مثلاً صمت يومًا، فهذه ليست ظرفًا، بل مفعولا به، لأنها لم تنصب على تقدير "في" كما في المثال التالي: جئت اليوم، فيصح أن نؤول الكلام، ونقول جئت في اليوم، واليوم هنا مفعول فيه ظرف زمان منصوب.

[1] الزمخشري، المفصل، ص55.

ظرف المكان: هو اسم المكان المنصوب بتقدير "في"، وينقسم إلى مبهم مثل الجهات الستة (فوق تحت أعلى أسفل أمام خلف) ومؤقت نحو: السوق والدار، فنقول مثلاً في إعراب وقفت خلف الباب:

خلفَ: ظرف مكان مفعول فيه منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف.

وأما قوله: مستعمل اسمًا وظرفًا ومستعمل ظرفًا لا غير أي أنه هناك قسم يستعمل اسمًا وظرفًا، وهو كل متمكن من الظروف من أسماء السنين والشهور والأيام مما يتعاقب فيه الألف واللام والإضافة فيجوز أن تستعمله اسمًا غير ظرف فترفعه وتجره مثل: اليوم جئت فاليوم تعرب ظرف زمان.

وهناك قسم ثان لا يستعمل إلا ظرف زمان مثل سحر، وإنما هو وارد هكذا عن العرب.

يرى الزمخشري أن الظرف قد يجيء مصدرًا يقول: " وقد يجعل المصدر حينًا لسعة الكلام فيقال: كان ذلك مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر"[1]، فخفوق وصلاة وخلافة مصادر في الحقيقة، وجعلت "حينا توسعا وإيجازا، فالتوسع يجعل المصدر حينا وليس من أسماء الزمان، والإيجاز والاختصار بحذف المضاف إذ التقدير في قولك : فعلته خفوق النجم وصلاة العصر ، أي وقت خفوق النجم ووقت صلاة العصر ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه"[2].

ولعل أهم ما نلاحظه على هذه الأمثلة والشواهد التي ذكرها الزمخشري أن الظروف تلازمها الإضافة فلا بد للظرف أن يكون مضافا ، كما نفضي هنا أيضًا إلى نقطة مهمة وهي أن

[1] الزمخشري، المفصل، ص55.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص430.

جميع الأفعال متعديها ولازمها متعدٍّ الى المفعول فيه، بخلاف المفعول به الذي لا يتعدى إليه إلا الأفعال المتعدية، وهي أحد النقاط المهمة للتفرقة بين المفعولين.

1-4 المفعول معه

يعرفه الزمخشري بأنه الاسم " المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى معنى، وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلاً، كقولك ما صنعت وأباك، ومازلت أسيرُ والنيل(...)، أو ماهو بمعناه نحو قولك مالك وزيدا، وما شأنك وعمرًا"[1].

والذي نخلص إليه من هذا التعريف أن المفعول معه هو الاسم المنصوب بعد واو المعية يذكر لبيان من فعل معه الفعل، فنقول في إعراب وأباك في المثال السابق : واو المعية أباك : مفعول معه منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف.

الكاف : ضمير متصل مبني في محل جر المضاف إليه.

ونفس الشيء مع بقية الأمثلة ، إلا أنه يجوز في المثال الأول أن يقال بالرفع نحو ما صنعت وأبوك ، على أساس " أن الواو في المفعول معه جارية هنا مجرى العطف، وكانت الواو ومع يتقارب معنياهما، وذاك أن معنى مع الاجتماع والانضمام والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه، فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف لفظًا وتعطي معناها "[2].

فإذا قال قائل هل خفضتم بعد الواو، إذ الدليل يقتضي أن يكون الاسم الذي بعدها مجرورًا من منطلق أن "مع" خافضة، فكان ينبغي أن تكون خافضة أيضًا، فالجواب أن الواو هنا

[1] الزمخشري، المفصل، ص56.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص56.

تفارق ما ذكرتم، وذلك أن الواو في المفعول معه من نحو ما صنعت وأباك جارية هنا مجرى العطف "[1].

وللإشارة إلى الواو التي هي للجمع المطلق وبين هذه الواو التي بمعنى مع حتى لايختلط علينا الإعراب وذلك أن العطف بالواو يجب الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى مع لأنها توجب المصاحبة كما هو واضح في المثال السابق " ما زلت أسير والنهر" فهي هنا للمصاحبة، وذلك أنه لا يجوز أن يكون هناك جمع لأن النهر لا يسير، وإنما فعل السير هو الذي وقع مصاحبًا للنهر، وهناك أيضًا مثال مشهور عند النحويين في هذا الباب وهو قولهم : استوى الماء والخشبة فيفهم منه المقارنة، لأنه لا يجوز أن يقال استوى الماء واستوت الخشبة، والإعراب يبقى نفسه، فنقول في إعراب : والخشبة: واو المعية، والخشبة: مفعول معه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

كما ينصب المفعول معه بالمعنى نحو قولك مالك وزيدًا، وما شأنك وعمرًا، " وإنما نصبوها هنا لأنه شريك الكاف في المعنى، ولا يصح عطفه عليها لأن الكاف ضمير مخفوض والعطف على الضمير المخفوض لا يصخ إلا بإعادة الخفض، ولم يجز رفعه بالعطف على الشأن لأنه ليس شريكًا للشأن (...) فلما لم يجز خفضه ولا رفعه، حمل الكلام على المعنى وجعل منصوبًا"[2].

وحاصل القول أن المفعول معه نوعان :

-ما يجب نصبه ، وهو الذي لا يصح تشريكه لما قبل الواو في الحكم مثل قولنا استوى الماء والخشبة

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص439.

[2] نفسه، ص442.

-ما يجوز نصبه ، وهو الذي يصح تشريكه لما قبل الواو في الحكم مثل مثل قولنا ما صنعت وأباك، أو وأبوك بالرفع.

1-5 المفعول له

يرى الزمخشري أن المفعول له "هو علة الإقدام على الفعل وهو جواب لم، وذلك قولك فعلت كذا مخافة للشر وادخار فلان ، وضربته تأديبًا له، وقعدت عن الحرب جنبًا، وفعلت ذلك أجل كذا ، وفي التنزيل ((حَذَرَ الْمَوْتِ)) {البقرة/19}"[1].

سماه الزمخشري بالمفعول له ، وقد يسميه البعض بالمفعول لأجله وهو المشهور، وما نستفيد من تعريف الزمخشري هذا أن المفعول له هو الاسم المنصوب الذي يذكر بيانا لسبب وقوع الفعل، وعلامته أن يصح وقوعه جوابًا لقولنا لم ، كما هو واضح في المثال : ضربته تأديبًا له ، فتأديبا تعرب مفعولا له منصوب، لأنه يصح أن يقال لم ضربته.

وأما تعبيره بعلة الإقدام على الفعل، فذلك لأنه لا بد لكل فعل من غرض معين سواء ذكرته أو لم تذكره إذ العاقل لا يفعل فعلاً إلا لغرض من مفعول له.

1-5-1 شروطه

هناك ثلاثة شروط يجب أن تتوفر في المفعول له، فيقول الزمخشري: "أن يكون مصدرًا وفعلاً لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود ، فإذا فقد شيء منها فاللام كقولك جئتك السمن واللبن ولإكرامك الزائر، وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدًا أمس"[2] .

-أن يكون مصدرًا : وليس هذا معناه أن كل مصدر صالح لأن يكون مفعولاً له، بل لابد أن يكون مصدرًا قلبيًا أو ناتجًا عن شعور أو إحساس مثل قولنا : خوفًا ، طمعًا ، خشيةً ...إلخ.

[1] الزمخشري، المفصل، ص60.

[2] نفسه، ص60.

-أن يكون علة لبيان وقوع الفعل ، فلا بد أن يصدر الفعل عن عاقل، لأن العاقل لايقدم على الفعل إلا لعلة أو غرض معين.

-أن يكون المفعول له مقارنًا لعلة في الوجود، "فلأنه علة الفعل فلم يجز أن يخالفه في الزمان فلو قلت ضربته تأديبًا له ، وقصدته ابتغاء معروفه ، فقد جمع هذه الشرائط الثلاث"[1] فإن فقد شيء من هذه الشروط لم يجز انتصابه وكان لابد من اللام نحو قولك: خرجت اليوم لمخاصمتك زيدًا، فجرى مجرى سائر الأسماء الأخرى فلم يتعد إليه الفعل إلا بحرف جر وهي اللام لأنها تدل على العلة، فمخاصمتك في المثال قد انتفى عملها وجرت مجرى الأسماء المجرورة فتعرب اسمًا مجرورًا باللام.

ثم يواصل الزمخشري حديثه عن المفعول له حيث يرى أن المفعول له يمكن أن يكون معرفة ونكرة وقد استدل على ذلك بقول العجاج:

يَركب كُلُّ عَاقرٍ جمهورٍ مَخَافَةً وزَعَلَ المحبور

والهولَ من تهوُّل الهبور[2].

فمخافة تعرب مفعولاً لأجله منصوبًا، وقد جاءت نكرة.

وزعل المحبور تعرب أيضًا مفعولاً له وقد جاءت معرفة بالإضافة كما يجوز "أن يكون الهول مفعولاً له، أي يركب ذلك لهولٍ يَهُولُهُ، ولا شك أن الزمخشري قد ردّ بهذا البيت على بعض النحاة الذين ينكرون أن يأتي المفعول له معرفةً وهو مذهب أبي عمر الجرمي والرياشي، قال أبو العباس أخطأ الرياشي أقبح الخطأ لأن بابنا هذا يكون معرفة ونكرة "[3].

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص451.

[2] الزمخشري، المفصل، ص60.

[3] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل،ج1، ص ص 453، 455.

ونحن قد رأينا في الأمثلة السابقة أنه قد جاء معرفةً، كما في قوله تعالى: ((حَذَرَ المَوْتِ)) فحذر قد جاء مفعولاً له، وهو معرفة.

2-الحال

يشبه الزمخشري "الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله، جاءت بعد مضي الجملة، ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها ومجيئها لبيان هيأة الفاعل أو المفعول، وذلك قولك ضربت زيدًا قائمًا تجعله حالاً من أيهما شئت، وقد تكون منهما ضربة على الجمع والتفريق كقولك لقيته راكبين، قال عنترة بن شداد:

متى تلقين فردين ترجف روانف أليتك وتسطارًا "[1].

ومانصل إليه من التعريف أن الحال هي الاسم المنصوب المفسر لما استبهم من الهيئات سواء هيئة الفاعل أو المفعول ، كما في المثال : ضربت زيدًا قائمًا، فقائما تصلح أن تكون حالاً للمفعول (زيدًا) الذي وقع عليه الضرب،كما تصلح أن تكون حالا للفاعل.

والحال تشبه المفعول من حيث إنها فضلة مثله، تجيء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله، وأن في الفعل دليلاً عليها كما كان دليلا في المفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: قمت فلا بد أن تكون قد قمت في حالٍ من الأحوال، فأشبه قولك جاء عبد الله راكبًا، قولك ضرب عبد الله رجلاً ولأجل هذا الشبه استحقت أن تكون منصوبة.

وأما قوله " ولها بالظرف شبه خاص؛ أي أنها تشبه المفعول فيه وخصوصًا ظرف الزمان وذلك لأنها تقدر بـ"في" كما يقدر الظرف بـ"في"، فإذا قلت جاء زيدٌ راكبًا كان تقديره في حال الركوب، كما أنك إذا قلت جاء زيد اليوم كان تقديره جاء زيد في اليوم ، وخص الشبه بظرف

[1] الزمخشري، المفصل، ص61.

الزمان لأن الحال لا تبقى على حالها بل تنتقل إلى حالٍ أخرى كما أن الزمان منقض لا يبقى ويخلفه غيره "[1]، ولأجل هذا الشبه استحقت أن تكون منصوبة.

2-1 العامل في الحال

يرى الزمخشري أن العامل في الحال " إما فعل أو شبهه من الصفات، أو معنى فعل كقولك: فيها زيد مقيمًا، وهذا عمرو منطلقًا، وما شأنك قائما، ومالك واقفًا، وفي التنزيل ((وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا)) {هود/72}، وليت ولعل وكأن ينصبنها أيضًا لما فيهن من معنى الفعل فالأول يعمل فيها متقدمًا ومتأخرًا، ولا يعمل فيها الثاني إلا متقدمًا، وقد منعوا في مررت راكبًا بزيد أن يجعل الراكب حالاً من المجرور "[2]، وعليه فملخص العوامل في الحال هي كالتالي:

-الفعل نحو جاء زيدٌ راكبًا فزيدٌ مرتفع بأنه فاعل وراكبًا حال منه، والعامل فيهما الفعل المذكور قبلهما.

اسم الفاعل نحو: زيد ضارب عمرًا قائمًا، فزيدٌ: مبتدأ، وضاربٌ: خبر، وهو اسم فاعل، يعمل عمل فعله، وعمرًا مفعول منصوب، وقائمًا حال والذي عمل فيها النصب هو ضارب.

اسم المفعول نحو: زيدٌ مضروب قائمًا، فقائمًا: حال من الضمير هو في اسم المفعول مضروب الذي عمل فيها النصب.

الصفة: نحو زيد حسنٌ قائمًا، فتكون الحال من المضمر في الصفة وهي العاملة في الحال لأنها مشبهة باسم الفاعل "[3].

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص05.

[2] الزمخشري، المفصل، ص62.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص7.

وفي جميع هذه الحالات يعمل الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة في الحال متقدما ومتأخرًا مثل:

-راكبًا جاء زيدٌ، قائمًا زيدٌ ضاربٌ عمرًا، قائمًا زيدٌ مضروبٌ، قائمًا زيدٌ حسنٌ.

-معنى الفعل: نحو قولك فيها زيدٌ مقيمًا، فزيد مرتفع بالابتداء وفيها خبره قد تقدم، ومقيما حال من المضمر في فيها، والعامل فيها الجار والمجرور لنيابته عن الفعل الذي استقر فالعامل معنى لا لفظه"[1]، وإذا كان ذلك كذلك، فإنه لا يجوز في هذه الحالة أن يعمل معنى الفعل العامل في الحال متأخرًا، لذلك فإنه لايجوز أن تقول مقيمًا فيها زيد.

2-2 حذف عامل الحال

ومن انتصاب الحال بعامل مضمر قولهم للمرتحل راشدًا مهديا، ومصاحبًا معانًا بإضمار اذهب وللقادم مأجورًا مبرورًا أي رجعت وإن أنشدت شعرًا أو حدثت حديثًا قلت صادقًا بإضمار قال"[2].

هذه الأمثلة عن انتصاب الحال بعامل مضمر فكل من (مهديًا ومعانًا ومأجورًا) تعرب أحوالاً منصوبة، والذي عمل فيها النصب هو عامل مضمر، فتقدير الكلام: اذهب راشدًا مهديًا أو مصاحبًا معانًا، وكذلك رجعت مأجورًا مبرورًا.

2-3 شروط الحال

ومن حقها: " أن تكون نكرة وذو الحال معرفة، وأما أرسلها العراك، ومررت به وحده وجاؤا قضهم بقضيهم وفعلته جهدك وطاقتك، فمصادر قد تكلم بها على نية وضعها في موضع لا تعريف فيه"[1].

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص08.

[2] الزمخشري، المفصل، ص65.

وما يمكن استخلاصه من قول الزمخشري هذا والأمثلة التي أوردها أن الحال لها ثلاثة شروط وهي:

أن الحال لا تكون إلا نكرة، فإذا قلت : جاء زيدٌ المسرور، لا يصح أن يكون المسرور حالاً لأنه معرفة، وإنما يصح جاء زيد مسرورًا.

أن يكون صاحبها معرفة، فإذا قلت جاء رجلٌ مسرورًا لا يصح، لأن رجلٌ نكرة، والحال لا تأتي إلا من معرفة.

أن تأتي الحال بعد تمام الكلام، هذا الشرط قد ذكره الزمخشري في تعريفه للحال وقال بأنها فضلة مثلها مثل باقي المفعولات تأتي بعد تمام الكلام، أي بعد أن يأخذ الفعل فاعله

وبعد أن يأخذ المبتدأ خبره، فلا يصح أن نقول زيدٌ مسرورًا، مسرورًا حال لأن الكلام لم يتم بعد.

وأما الأمثلة التي ذكرها الزمخشري نحو العراك، قضهم، جهدك، طاقتك، فهي قد تكلمت بها العرب على نية وضعها في موضع ما لا تعريف له أي نكرة، وهي ليست بلفظ الحال وشاذة في القياس.

2-4 أنواع الحال.

- الحال المفردة: تأتى الحال مفردةً كما تقدم في الأمثلة السابقة نحو جاء زيدٌ ضاحكً.

[1] الزمخشري، المفصل، ص63.

-الحال الجملة: قد تأتى الحال جملة، يقول الزمخشري: "والجملة تقع حالاً، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية نحو أتيتك وزيد قائم، والفعلية نحو جاء زيدٌ يضحك، ولا يخل من أن يكون الفعل مضارعًا أو ماضيًا"[1]، وتفصيل ذلك كما يلي:

وزيد قائم تعرب:

واو الحال.

زيدٌ: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه تنوين الضم الظاهر على آخره.

قائم: خبر مرفوع وعلامة رفعه تنوين الضم الظاهر على آخره.

والجملة الاسمية في محل نصب حال.

زيدٌ يضحك تعرب:

يضحك: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والجملة الفعلية (يضحك) في محل نصب الحال.

3 التمييز

التمييز يقصد به " التبيين والتفسير وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته فمثاله في الجملة طاب زيد نفسًا، وتصبب الفرس عرقًا (...) وفي التنزيل ((وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)) { مريم/04} ، ((وفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا)) {القمر/ 12} ومثاله في المفرد: عندي راقود خلاً ورطل زيتًا ومنوان عسلاً وقفيزان برًّا وعشرون درهمًا وثلاثون ثوبًا (...) وشبه المميز بالمفعول أن موقعه في هذه الأمثلة كموقعه في ضرب زيدٌ

[1] الزمخشري، المفصل، ص64.

عمرًا "[1]وما نتستفيد من التعريف أن التمييز هو ذلك الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات، فعند قولنا مثلاً: طاب زيدٌ نفسًا، نفسًا يعرب تمييزا منصوبًا، لأنه فسر جملة (طاب نفسًا)، فنحن إذا قلنا (طاب زيدٌ) لاندري، هل معناها طاب أكله، أم طاب سكنه...إلخ فنأتي بالتمييز دليلاً عليه، وكذلك المثال عندي رطل زيتًا، فقد أتت زيتا تمييزا لتزيل الإبهام وتفسر كلمة رطل، لأنه يحتمل القول أن يكون عندي رطل زيتًا ... إلخ.

وكذلك باقي المنصوبات في الأمثلة السابقة كلها تمييز (عرقًا، شيبًا، عيونًا، عسلاً، برًّا درهمًا، ثوبًا)، والعلة في نصبها هي مشابهتها المفعول من حيث موقعها في الجملة؛ يعني أن موقعه في هذه الأمثلة كموقع المفعول من حيث إن موقعه آخرًا، نحو قولنا: طاب زيدٌ نفسًا، وضربَ زيدٌ عمرًا، فنفسًا تمييز، وعمرًا مفعول به، وهما كلاهما قد أخذا موقعًا واحدًا بدليل أنهما قد أتيا فضلة بعد تمام الكلام، ونعني بقولنا فضلة أن يأتي بعد استقلال الفعل بفاعله والمبتدأ بخبره، لذلك وجب أن يكونا منصوبين.

وعلى هذا فإن الزمخشري قد جعل العمدة في العربية هو الفعل والفاعل في الجملة الفعلية والمبتدأ و الخبر في الجملة الاسمية والباقي كلها فضلة، غير أننا نجد أحيانا المعنى لا يتم مما جعل هذا الرأي يبقى محل نظرٍ.

3-1 أنواعه

التمييز نوعان يكون مفردًا ويكون جملة:

-التمييز المفرد: يقول الزمخشري "ويقع المفرد أكثره فيما كان مقدارا كيلاً ككفيزان، أو وزنًا كمنوان، أو مساحةً كموضع كف، أو عددًا كعشرون أو مقياسًا كملئوه ومثلها وقد يقع فيما

[1] الزمخشري، المفصل، ص65.

ليس إياها نحو قولهم: " ويحه رجلاً، ولله دره فارسًا، وحسبك به ناصرًا"[1].

إذن فالتمييز المفرد هو الذي يزيل الإبهام عن كلمة واحدة، ويأتي غالبًا بعد المقادير والمقادير أربعة أضرب:

الكيل: نحو قولك : اشتريت قفيزان برًّا، فبرًّا تعرب: تمييزًا مفردًا، لأنها أزالت الإبهام عن كلمة مفردة وهي قفيزان.

الوزن: نحو تصدقت بمنوان سمنًا، وأيضًا تصدقت برطل عسلاً، فكل من سمنًا وعسلاً يعرب تمييزًا مفردًا.

المساحة: مثل ما في السماء موضع كفٍ سحابًا، أو زرعت هكتارًا قمحًا، فكل من (سحابًا قمحًا) تعرب تمييزًا مفردًا.

العدد: نحو عندي عشرون بقرةً فكلمة بقرة تعرب تمييزًا مفردًا على أساس أنها فسرت كلمة مبهمة وهي عشرون، لأنك إذا قلت عندي عشرون وسكت، احتمل أن يكون عندك : دنانير ثيابًا... إلخ، وغيرها من المعدودات فوجب لذلك إبانتها بالنوع ، فكان لابد من التمييز.

وأما قوله: فيما ليس إياها نحو قولهم: ويحه رجلاً، ولله دره فارسًا، وحسبك به ناصرًا، فيريد أن التمييز قد يأتي بعد كلمة مفردة ليست مقدارًا من المقادير المذكورة، فيوجد من المصادر التي لم ينطق لها بالفعل، ومعناه الترحم، ولله دره فارسًا جملة اسمية ومعناه المدح، والمراد لله علمه، ومثله حسبك به ناصرًا فهذه الأشياء مبهمة، لأنه لا يعين المدح من أي جهة، فالنكرة منصوبة فيها على التمييز، والتقدير ويحه من رجل، ولله دره من فارسٍ، وحسبك من ناصرٍ"[1].

[1] الزمخشري، المفصل، ص66.

وإنما أتي بمن لأنها لبيان الجنس لتخلصه إلى التمييز، ألا ترى أنك إذا قلت: ويحه رجلاً ولله دره فارسًا، وحسبك به ناصرًا، جاز أن تعني في هذه الحال، فلما كان ذلك كذلك وخاف على اللبس بينهما فصل الأمر بدخول من.

3-2 شروط التمييز

من خلال الأمثلة التي ذكرها الزمخشري، نتستنتج أن للتمييز شرطين أساسين هما:

-التمييز لا يكون إلا نكرة، نحو قولنا طاب محمد نفسًا، وقوله تعالى: ((وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)) {مريم/04} ، فكل من نفسٍ وشيب نكرة.

-التمييز يكون بعد تمام الكلام؛ أي أنه فضلة، وقد سبق لنا الحديث عن الفضلة؛ أي يأتي بعد أن يأخذ الفعل فاعله والمبتدأ خبره.

للإشارة هنا إلى نقطة مهمة بخصوص أن التمييز معرفة هذا على رأي البصريين، أما الكوفيون فيجيزون أن يأتي التمييز معرفة، واستدلوا على ذلك بشواهد وأمثلة كثيرة من كلام العرب.

3-3 أصل التمييز

قال الزمخشري : "واعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها، ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى متصفة بما هي منتصبة عنه، ومنادية عن الأصل(،..) وصف النفس بالطيب والعرق بالتصبب والشيب بالاشتعال، وأن يقال طاب نفسه وتصبب عرقه واشتعل شيبُ رأسي"[2].

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص41.

[2] الزمخشري، المفصل، ص66.

يريد الزمخشري بهذا أن يبين لنا أن هذه المميزات في الحقيقة محولة عن أصلها، لأننا إذا قلنا طاب زيدٌ نفسًا، سيفهم من المعنى أن زيدا لا يطيب، إذ الأصل هو نفسه، فيكون التقدير، طاب نفس زيد، وهذا التمييز يسميه النحويون محولاً عن الفاعل، كما يمكن أيضًا أن يكون التمييز محولاً عن المفعول نحو قوله تعالى: ((وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا)) {القمر/12}، ومعنى الآية: فجرنا عيونَ الأرض، مما يدل على أن عيونًا حولت عن أصلها.

3-4 الفرق بين التمييز والحال

نظرًا للمعنى القريب الذي يشتركان فيه، والموقع الذي يأتيان فيه (فضلة) بعد تمام الكلام، أضف إلى ذلك علة النصب الذي تعتريهما، آثرنا أن نشير إلى بعض الفروقات الهامة بينهما:

-الحال يأتي مبينًا للهيئات، والتمييز يأتي مبينًا للذوات.

-الحال غالبًا يأتي وصفًا مشتقًا، والتمييز غالبًا يأتي اسمًا جامدًا.

الحال يكون مفردًا أو جملة أو شبه جملة، والتمييز لا يكون إلا مفردًا.

4- المنصوب على الاستثناء

المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبدا وهو على ثلاثة أوجه: ما استثني من إلا من كلام موجب وذلك جاءني القوم إلا زيدًا"[1].

من المثال يتبين لنا أن المستثنى هو ذلك الاسم المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها، مخالفًا لما قبلها في الحكم، لأننا إذا قلنا جاءني القوم إلاّ زيدًا فقد حكمنا على القوم بالمجيء وحكمنا على زيد بعدم المجيء.

[1] الزمخشري، المفصل، ص67.

4-1 أركانه

يتضح لنا مما سبق أن الاستثناء يشتمل على ثلاثة أركان:

-المستثنى منه : هو الاسم المذكور قبل إلا .

أداة الاستثناء : وهي إلا وأخواتها.

المستثنى: هو الاسم المذكور بعد أداة الاستثناء.

4-2 أحكامه

للمستثنى في إعرابه خمسة أضرب:

4-2-1 وجوب النصب:

وهو على ثلاثة اوجه:

*ما استثنى بـ(إلا) من كلام موجب، وهو الكلام التام غير المنفي الذي اشتمل على أركان القياس الثلاثة، كما هو واضح في المثال : جاءني القوم إلا زيدًا.

إلا: أداة استثناء.

القوم: مستثنى واجب النصب.

وأيضًا ما استثنى بما عدا وما خلا ، يقول الزمخشري: "بما عدا وخلا بعد كل كلام وبعضهم يجرّ بخلا وقيل بهما، ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد فأما "ماعدا" و "ماخلا" فللنصب ليس إلا وكذلك ليس ولا يكون، وذلك جاءني القوم أو ما جاءوني عدا زيدا وخلا زيدًا وما عدا زيد وما خلا زيد.

قال لبيد:

ألاَّ كُل شَيءٍ مَا خَلا الله بَاطِلُ وكلُ نعيم لا مَحَالَةَ زائلُ

وليس زيدًا ولا يكون زيدًا وهذه أفعال مضمر فاعلها"[1].

وما يستفاد من القول أن "ماخلا" و"ماعدا" لا يقع بعدهما إلا منصوب على اعتبارهما أفعالا وفاعلهما ضمير مستتر فيهما ، وإنما كان المستثنى بهما منصوبا لأنهما فعلان ماضيان وهذه الأفعال موضع خلاف بين النحويين فابن أجروم مثلاً في متنه ذكر أن فيها الوجهين: النصب والجر، النصب على تقديرها أفعالاً والجر على تقديرها حروف جر، إلا ما حكاه الزمخشري في نصه هذا خلاف ذلك، بل يؤكد على أن الجر بهما لم يرد عن سيبويه ولا عن المبرد ولا عن غيره من البصريين، ونحن هنا لسنا لنتبنى أحد الرأيين أكثر من أننا أشرنا الى الخلاف الحاصل هنا، حتى يكون المطلع على علم بهذا، وما يسعنا إلا أن نحلل ما أورده الزمخشري في نصه وإعرابها على أنها أفعال.

مثال: جاءني القوم عدا زيدًا، أو خلا زيدًا.

جاءني: جاء: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على أخره، والنون للوقاية، والياء ضمير مبني في محل نصب مفعول به.

القوم: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

عدا: فعل ماضي مبني على الفتح المقدر على الألف، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو

زيدًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح الظاهر على آخره.

مثال : جاءني القوم ما عدا زيدًا

[1] الزمخشري، المفصل، ص67.

أول ما يلاحظ على هذا المثال أن فيه ما المصدرية التي تؤول مع فعلها مصدرًا والقاعدة معروفة أن المصدر يعمل عمل فعله، فما دامت ما في المثالين مصدرية فلا تكون صلتها إلا فعلاً، وفاعلها مضمر مقدر بـ "بعض" على ما تقدم وما، بعدهما في موضع مصدر منصوب، فإذا قلت قام القوم ما خلا زيدًا وما عدا بكرًا كأنك قلت خلو زيد وعدو بكر"[1] ومثله كذلك قول لبيد:

ألاَ كُلُ شَيء مَا خَلا الله بَاطِلُ وكُلُ نَعِيم لا مَحَالَةَ زَائِلُ .

والشاهد فيه "ما خلا الله" حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد ماخلا، فدل على أن الاسم الواقع بعد ماخلا يكون منصوبًا، ولأهمية هذا البيت ولعظمه واعتباره أفضل بيت في الشعر قيل في صدر الإسلام، ارتأينا أن لا نفوت الفرصة في إعرابه كاملاً:

ألا: حرف استفتاح وتنبيه.

كل: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف.

شيء: مضاف إليه مجرور وعلامة جره تنوين الكسر الظاهر على آخره.

ما: حرف مصدري

خلا: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على آخره، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو.

الله: لفظ جلالة مفعول به منصوب على التعظيم.

باطلُ: خبر كل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

و: حرف عطف.

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص50.

كل: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف.

نعيم:مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

لا: نافية للجنس.

محالة: اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب، وخبره محذوف.

زائل: خبر(كل) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

وكذلك الاستثناء ب "ليس" و "لايكون"، لا يكون المستثنى بهما إلا منصوبًا، مثل: ليسَ زيدًا ولا يكون زيدًا وهذه أفعال مضمر فاعلها.

إن التقدير: جاءني القوم ليس بعضهم زيدًا ولا يكون بعضهم زيدًا فيكون انتصاب المستثنى هنا على أنه خبر ليس، ولا يكون.

والأمر نفسه إذا كان الكلام منفيًا نحو: ما جاءني القوم ليس زيدًا والشاهد أن المستثنى بهما لا يكون إلا منصوبًا، سواء أكان المستثنى منه منفيًا أو موجبًا.

-الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة التي لا يكون فيها المستثنى إلا منصوبًا هو "ما قدِّم من المستثنى كقولك: ما جاءني إلا أخاك أحد، قال: {من الطويل}

ومالي إلا آل أحمد شيعة ومالي إلا مذهبَ الحق مذهب[1] .

هذا النوع يتقدم فيه المستثنى على المستثنى منه، كما هو واضح في الأمثلة لهذه العلة المذكورة، وإنما لزم النصب في المستثنى إذا تقدم لأنه قبل تقدم المستثنى كان فيه الوجهان: البدل والنصب، فالبدل هو الوجه المختار والنصب جائز على أصل الباب، فلما قدمته امتنع البدل الذي هو الوجه الراجح، لأن البدل لا يتقدم المبدل منه حيث كان من التوابع كالنعت

[1] الزمخشري، المفصل، ص68.

والتأكيد، فتعين النصب الذي هو المرجوح للضرورة، ومن النحويين من يسميه أحسن القبيحين"[1] .

فيكون الإعراب كالتالي:

إلا: أداة استثناء.

أخاك: مستثنى واجب النصب ، لأنه تقدم على المستثنى منه أحد، أما لو كانت الجملة "ما جاءني أحد إلا أخالك" فيجوز في (أخاك) الوجهان الرفع على البدلية وهو الراجح عند النحاة، والنصب على الاستثناء وهو أيضًا جائز.

أما الشاهد في البيت أن المستثنى (آل) لما تقدم على المستثنى منه شيعة تعين في المستثنى النصب، وكذلك قوله "مذهب".

الوجه الثالث والأخير: هو ما كان استثناؤه منقطعًا، كقولك ما جاءني أحدٌ إلا حمارًا وهي اللغة الحجازية، ومنه قوله عزوجل: ((لَاْ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَا مَن رَّحِمَ)) {/هود43} وقولهم: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر "[2].

وهذا الوجه لا يكون المستثنى فيه إلا منصوبًا، وهو ما كان المستثنى فيه من غير نوع الأول، ويسمى المنقطع لانقطاعه منه، إذا كان من غير نوعه، فعلى هذا تقول ما جاءني أحدٌ إلا حمارًا، فهذا المستثنى وما كان مثله منصوبًا أبدًا، وذلك لتعذر البدل إذ لا يبدل في الاستثناء إلا ما كان بعضًا للأول، وإذا امتنع البدل تعين النصب على ما ذكرنا في الاستثناء المقدم"[3]، ويكون بذلك إعراب حمار مستثنى واجب النصب.

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص52.

[2] نفسه ، ص53.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص45.

وصفوة القول على هذه الأوجه الثلاثة التي يجب فيها نصب المستثنى هي كما يلي:

الوجه الأول لنصب المستثنى هو أن الكلام موجب تام غير منفي وكذلك انتصابه بالأفعال عدا وخلا اللذان عملا فيه النصب.

الوجه الثاني هو تقدم المستثنى من المستثنى منه.

الوجه الثالث هو ما انقطع المستثنى على المستثنى منه أي كان من غير جنسه، فمتى وجدت حالة من هذه الحالات فإن المستثنى واجب النصب.

4-2-2 جواز النصب والبدل

وهو "المستثنى من كلام تام غير موجب كقولك ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا وإلا زيدٌ وكذلك إذا كان المستثنى منه منصوبًا أو مجرورًا والاختيار البدل قال الله تعالى: ((مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنهُمْ)) {النساء/66}، وأما قوله عزوجل: ((إِلاَّ امْرَأَتَكَ)) فيمن قرأ بالنصب فمستثنى من قوله: ((فَاسْرِ بِأَهْلِكَ)) {هود/81}."[1]

هذا النوع الثاني من الأنواع الخمسة للمستثنى، يجوز فيه النصب والبدل كما هو واضح في الأمثلة، فالنصب على أصل الاستثناء والرفع يكون على البدلية وهو الراجح عند النحاة ويكون هذان الوجهان بشرط أن يكون الكلام قبل إلاّ تام غير موجب (منفي) فلك أن تقول: ما جاءني إلا زيدًا ، منصوب على الاستثناء ، أو زيدٌ لأنه بدل واختياره أفضل، ومثال البدل قوله تعالى: ((مَا فعلُوه إلاَّ قلِيلٌ))، فنقول في إعراب قليل: بدل من فاعل (فعلوه) بدل بعض من كل مرفوع مثله لأنه تابع له.

[1] الزمخشري، المفصل، ص68.

4-2-3 المستثنى المجرور

"وثالث مجرور أبدًا، وهو ما استثنى بـ غير وحشا وسوى وسواء والمبرد يجيز النصب بـ حاشا "[1].

إن أصل الاستثناء أن يكون بـ(إلا) وأما الباقي فهي فروع وملحقات بها، وهنا ما نلمحه بوضوح في قول الزمخشري هذا، لأن كل من غير وحاشا وسوى وسواء، إنما حملت على (إلا) لضرب من المشابهة الحاصلة بينهما، من حيث إنه يلزمها أن يكون ما بعدها على خلاف ما قبلها في النفي والإثبات.

وهذا المستثنى مجرورٌ أبدًا على غرار المستثنى بـ(إلا) الذي يكون عمومًا منصوبًا، لكن الجر هنا لفظًا لا محلاً لأن المحل منصوب على الاستثناء ويكون الإعراب في المثال جاءني القوم غير زيد، أو حاشا زيد، أو سوى زيد كالتالي:

غير: أداة استثناء منصوبة على الاستثناء، وهو مضاف.

زيد: مضاف إليه مجرور وعلامة جره تنوين الكسر الظاهر على آخره.

أما حاشا فهي موضع خلاف بين النحويين، ولقد ذهب المبرد إلى غير هذا وأجاز فيها النصب على اعتبارها فعلاً ينصب ما بعده.

4-2-4 جواز الرفع والجر

وهو ما استثنى بـ(لاسيما)،حيث يقول امرئ القيس:

ولاسيما يوم بدارة جلجل؛ يروى مجرورًا ومرفوعًا، وقد روي فيه النصب"[2].

[1] الزمخشري، المفصل، ص68.

[2] نفسه، ص69.

الإعراب: لا: لنفي الجنس، سي: اسمها وهو مضاف، الميم: مضاف إليه، والخبر محذوف أي أنا، ويقول يجوز فيه الرفع والجر والنصب، فالجر على الإضافة باعتبار ما زائدة أو نكرة غير موصولة، فيكون يوم بدل منها مجرور، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أما النصب فهو شاذ وقليل الاستعمال"[1].

هذا النوع من المستثنى قليل الاستعمال مقارنة مع الحالات الأخرى، لذلك لم يورد لنا الزمخشري أمثلة كثيرة في هذا الباب .

4-2-5 المستثنى الجاري على الإعراب

يقول الزمخشري: " والخامس جار على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء وذلك ما جاءني إلا زيدٌ وما رأيت إلا زيدًا وما مررت إلا بزيدٍ"[2]، هذا النوع أسهل الاستثناء جميعًا لأنه باقي على أصله فيعرب بحسب العوامل الداخلة عليه، ولكي يسهل على الباحث إعراب الاسم الواقع بعد إلاَّ في هذه الأمثلة يجرد الجمل من النفي والاستثناء فيصير الكلام: جاءني زيدٌ، رأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ، ويسمى هذا النوع من الاستثناء مفرغًا، أي ما قبل إن قد تفرغ للعمل فيما بعدها،فيكون الإعراب كما يلي:

ما: ناقية للجنس، جاءني: فعل ماض مبني على الفتح، النون للوقاية، الياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

إلا: أداة استثناء، زيد: فاعل مرفوع.

[1] الزمخشري، المفصل، ص69.

[2] نفسه، ص69.

5 الخبر والاسم في بابي كان وإن

ما هو واضح في هذا الباب أن "كان" و "إن" كلايهما عامل غير معمول يدخلان على الجملة الاسمية ويغيران حكمها الإعرابي، فكان ترفع الأول وتنصب الثاني، وأن العكس تنصب الأول وترفع الثاني فيسمى أول كل منهما اسمها والثاني خبرها، ونحن هنا يهمنا الاسم المنصوب الذي هو مدار بحثنا، والعلة التي جعلته منصوبًا، يقول الزمخشري:" لما شبه العامل في البابين بالفعل المتعدي، شبه ما عمل فيه بالفاعل والمفعول"[1] .

إذن فخبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها من المنصوبات على سبيل التشبيه بالمفعول وذلك أن شبه كل واحد من كان وإن بالفعل المتعدي لاقتضاء كل واحد منهما اسمين بعده فمثلاً كان عند قولنا: كان زيدٌ قائمًا، تشبه قولنا ضرب زيد عمرًا، فكان مرفوعها كالفاعل ومنصوبها كالمفعول، وكذلك إن حين ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد، فعملت عمله، وتلاها منصوب كأنه مفعول مقدم، ومرفوع كأنه فاعل مؤخر.

أما إعراب المنصوبين في باب كان وإن فهو كالآتي :

-كان زيد قائمًا

قائمًا: خبر كان منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح الظاهر على آخره.

-إن زيدًا قائمُ

زيدًا: اسم إن منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح الظاهر على آخره.

[1] الزمخشري، المفصل، ص72.

5-1 إضمار العامل في خبر كان

ويضمر العامل في خبر كان في مثل قولهم: الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيرًا فخيرٌ وإن شرًا فشرٌ، والمرء مقتول بما قتل به إن خنجرًا فخنجرٌ، وإن سيفًا فسيفٌ، أي إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خيرًا وإن كان شرًا فجزاؤه شرًا "[1].

يريد الزمخشري بهذه الأمثلة أن يبين لنا أن العامل (كان) قد يحذف مع اسمه ويبقى خبره (المنصوب)، لذلك فإننا كثيرا ما نجد منصوبًا في هذا الباب ب(كان) المحذوفة، وربما هذا راجع الى كثرة الاستعمال أو إلى ضربٍ من التخفيف، ونقول في إعراب خير في المقال السابق:

خيرًا: خبر كان المحذوفة منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح الظاهر على آخره.

6 المنصوب بـ((لا)) التي تنفي الجنس

يقول الزمخشري مبينًا علة النصب في لا النافية للجنس " هي محمولة على إن فلذلك نصب بها الاسم ورفع الخبر، وذلك إذا كان المنفي مضافًا، كقولك لا غلام رجل أفضل منه ولا صاحب صدق موجود، أو مضارعًا له، كقولك لاخير منه قائم هنا، ولا حافظًا للقرآن عندك"[2].

قبل الولوج في تحليل هذه الأمثلة يجب أن نعرف أن "لا" تنصب النكرات بغير تنوين، ويجب أن يكون اسمها مباشرًا لها، فإن لم يكن كذلك فإن عملها يبطل، أما العلة التي جعلتها تنصب الاسم وترفع الخبر، هي علة المشابهة لأنها شابهت إن في العمل وألحقت بها

[1] الزمخشري، المفصل، ص72.

[2] نفسه، ص73.

ومعلوم أن قواعد النحو العربي أغلبها مبني على العلة والمشابهة، فكلما شابه حكم حكمًا آخر أخذ حكمه وألحق به .

وحكم الاسم المنصوب بلا هو النصب إذا كان الكلام المنفي مضافًا كقولك: لا غلام رجلٍ أفضل منه ولا صاحبًا صدقًا موجود، فنقول في إعراب غلام وصاحب: اسما لا النفية للجنس منصوبان، وكلاهما مضافان، كما ينصب اسم لا إذا كان شبيهًا بالمضاف، مثل قولنا: لا حافظًا للقرآن عندك، فيعرب حافظًا لاسم لا النافية للجنس منصوب، وإنما شابه المضاف لأنه عاملٌ فيما بعده كما أن المضاف عامل فيما بعده.

هذان حالان لاسم "لا"يعرب فيهما، وهما أن يكون مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، أما "إذا كان مفردًا فهو مفتوح وخبره مرفوع كقولك لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك، ويقول المستفتي ولا إله غيرك، والاسم هنا حقه أن يكون نكرة، قال سيبويه: واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه ربّ حسن لك أن تعمل فيه لا"[1].

فرجل وأحد وإله كلها مبنية على الفتح، وهذه هي الحالة الثانية التي بني اسم لا النافية للجنس، وسبب بناؤها هو وجود علة البناء، وهو تضمنه معنى الحرف الذي هو (من) على ما تقدم، إذ المراد العموم واستغراق الجنس، ولم يوجد مانع ما يمنع البناء، فأما المضاف والمشابه له في الأمثلة الأولى، فإنه وإن كانت العلة المقتضية للبناء موجودة وهي تضمنه معنى (من) فإنه وجد مانع من البناء وهو الإضافة"[2].

وعلى هذا يكون إعراب رجل في قولنا (لا رجل أفضل منك): اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب.

وحاصل القول أن اسم لا النافية للجنس يكون على حالتين:

---

[1] الزمخشري، المفصل، ص ص، 75 46.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج2،ص75.

معرب: إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف.

مبني: إذا كان متضمنًا لمعنى الحرف "من".

-جواز رفع اسمها إذا كرر: "ويجوز رفعه إذا كرر، قال الله تعالى: ((لاَ بَيْعٌ فِيهِ ولا خُلَّةٌ)) {البقرة/254}"[1]، ففي هذا المثال خير دليل على جواز الرفع إذا كرر اسمها، فتكون بذلك "لا" في الآية نافية ملغاة من العمل وبيعٌ مبتدأ.

أما قوله "يجوز" فإنه يفهم من الوجهان وأنه يجوز العمل أي النصب كما في قوله تعالى: ((فلا رَفثَ ولا فسوقَ ولا جِدالَ في الحَجِّ)) {البقرة/197}، فهذا دليل على جواز إعمال لا في حالة تكرارها مع اسمها.

فنقول في إعراب رفثَ اسم لا نافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب، وخير مثال نقدمه في هذا الباب ونختم به كلامنا هو إعراب الكلمة (لا إله إلا الله) لما فيها خدمة لموضوعنا.

لا: نافية للجنس.

إله: اسم لا مبني على الفتح في محل نصب وخبرها محذوف تقديره حق.

إلا: أداة حصر.

الله: لفظ جلالة بدل من حق مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

وإنما كان بدل لأن الكلام تام منفي، وقد رأينا هذا في باب المستثنى.

[1] الزمخشري، المفصل، ص80.

7-خبر ما ولا المشبهتين بليس

يبين لنا الزمخشري أن هذا التشبيه لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء (...)، فإذا انتقض النفى بـ(إلا) أو تقدم الخبر بطل العمل فقيل ما زيدٌ إلا منطلق ولا رجل إلا أفضل منك وما منطلق زيدٌ"[1].

ومفاد القول هنا أن ما ولا تعملان عمل ليس فيرفعان الاسم وتنصبان الخبر، وهما كلاهما واردان في لغة فصيحة وهي لغة أهل الحجاز ونحن هنا يهمنا الخبر لأنه محور بحثنا لمجيئه منصوبًا فنقول في إعراب ما زيدٌ منطلقًا:

ما: نافية مشبهة بليس.

زيدٌ: اسم ما مرفوع بتنوين الضم الظاهر على آخره.

منطلقًا: خبر ما منصوب بتنوين الفتح الظاهر على آخره.

وكذلك ليس زيد منطلقًا.

وإنما عملت عمل ليس لأنها شابهتها بحيث أنها تفيد النفي مثلها، أما بنو تميم فلا يعملانها وبالتالي فبقيت الجملة على حالها من مبتدأ وخبر وهناك حالتان لإبطال عملهما وهما:

أن ينتقض النفي بإلا مثل: ما زيدٌ إلا منطلقًا.

أن يتقدم الخبر مثل ما منطلق زيدٌ.

[1] الزمخشري، المفصل، ص82.

خاتمة

وبعد أن وصل هذا البحث إلى نهايته، نصل هنا إلى عرض ما أفرزته دراستنا من نتائج وأفكار تكون خلاصة جامعة لهذا البحث الذي كانت نهايته لا تنتهي إلى ما انتهينا إليه، ومع ذلك فقد كانت نتائج البحث كالآتي:

-إن علم النحو كأي علم آخر لم يظهر فجأة، وإنما كانت له إرهاصات وإشارات ومراحل مرّ بها حتى وصل إلى ما وصل إليه، والتي قادها جيل من العلماء الذين نصبو أنفسهم خدمة لهذا العلم الشريف، الذي كان أشرف علوم العربية .

-لقد خرج الزمخشري عن دائرة النحو التي رسمها الخليل وسيبويه وانفرد بأراء نحوية لم تعرف قبله قط والتي جاءت أغلبها لخدمة مذهبه الاعتزالي.

-كثيرًا ما كان الزمخشري يتنزع في دراسته النحوية إلى المذهب البصري، كما كان يصرح دائمًا بقوله: (أصحابنا)، إلا أن هذا لم يكن مانعا من الأخذ برأي الكوفيين.

-كتاب المفصل يحتل مكانة عالية في النحو العربي، إذ عده النحاة ثاني أفضل كتاب بعد كتاب سبويه.

-وضح بحثنا أن كتاب المفصل قد حوى أربع قضايا نحوية أساسية وهي الإعراب والبناء التقديم والتأخير، والتذكير والتأنيث، والحذف والتقدير.

-المنصوبات الأصل هي المفعولات الخمس 'المفعول المطلق، المفعول به، المفعول له المفعول معه، المفعول فيه، وماعداها فهي فروع وملحقات بهم على سبيل التشبيه والتقريب.

-ابتداء الزمخشري بالمفعول المطلق دليل على أنه أصل الاشتقاق ومصدر الأفعال خلافًا للرأي الذي يزعم أن الفعل هو أصل الاشتقاق.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1-إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، مصر، ط2، 1992م.

2-أحمد أمين، ضحى الإسلام، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 1987م.

3-أحمد بن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، تح: ناصر عبد الكريم، مكتبة الرشد،الرياض، (دت).

4-أحمد رضا، رد العامي إلى الفصيح، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1981م.

5-أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، مصر، (دت).

6-اسماعيل ابن كثير القرشي، البداية والنهاية، تح: عبد الله تركي، دار هجر، مصر، ط1 (دت)

7-أبو البقاء ابن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.

8-جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقة اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، مصر، ط2، 1979م.

9-نفسه، همع الهوامع في شرح الجوامع، تح: عبد العالي مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت،1992م.

10-جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، تح: خالد رشيد القاضي، دار صبح، بيروت لبنان، ط1، 2006م.

11-جمال الدين ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تح:محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.

12-نفسه، شرح قطر الندوبل الصدى، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية مصر، (دت).

13-نفسه، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، مصر، (دت).

14-حسن عون، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، (دت).

15- الحسين بن عبد الله السيراني، أخبار النحويين والبصريين، تح: محمد الزيني، مطابعة الباب الحلبي وأولاده، مصر، (دت).

16-عبد الرحمان الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (دت).

17-نفسه، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك، مكتبة الخاجي، القاهرة،ط1، 2002م.

18-أبو زكريا يحي بن شرف النووي، شرح صحيح مسلم، المطبعة المعرية بالأزهر، مصر ط1، 1930م.

19-سالم نادر عطية، الزمخشري وجهوده النحوية، دار جرير، الأردن، ط1، 2010م.

20-شمس الدين أحمد بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحساس عباس دار صادر، بيروت، 1968م.

21-شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤط، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1، 1996م.

22-علي بن عيسى الرماني، الحدود، تح: إبراهيم السمرائي، دار الفكر، عمان، (دت).

23-علي بن يوسف القفطي، أنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي، القاهرة، 1986م.

24-أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: مخمد علي النجار، دار الكتب العلمية المصرية، (دت).

25-أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: محمد بدر الدين النفساني، مطبعة التقدم، مصر، ط1، 1323هـ.

26-نفسه، مقامات الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.

27-نفسه، ديوان جار الله الزمخشري، دار صادر، بيروت، تح:فاطمة يوسف الخيمي، ط1 2008م.

28- كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، نقله الى العربية: رمضان عبد التواب، دار المعارف، 119 كورنيش النيل، القاهرة مصر، ،ط3، (دت).

29-عبد الله الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية 1993م.

30-محمد بن الحسين الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف، مصر،ط2، 1996م.

31-محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر،مطبعة المدني، القاهرة، (دت).

32-محمود بن مالك الأندلسي، متن ألفية إبن مالك في النحو والصرف، دار ابن حزم بيروت، ط1، 2002م.

33-محمد الطنطاوي، نشأة النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، (دت).

34-محمد عبد العزيزالنجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1، 2001م.

35-مرتضي آية الله الشيرازي، الزمخشري لغويًا ومفسرًا، دار الثقافة، القاهرة، 1977م.

36-مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، كشف الظنون، مكتبة المثنى، بغداد، (دت).

37-مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2 1989م.

38-ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تح: فريد أحمد، مطبوعات دار المأمون، مصر، (دت).

39-أبو يعقوب يوسف السكاكي، مفتاح العلوم، تح: محمد عبد الحليم هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2000م.

فهرس الموضوعات

الفهرس

المقدمة .....أ/ب

المدخل: نشأة النحو وتطوره

1 نشأة النحو.....2

2 أسباب نشأة النحو.....2

3 واضع علم النحو.....3

4 تعريف النحو.....4

أ/عند القدامى.....4

ب/عند المحدثين.....5

5 مراحل الدرس النحوي.....6

5-1 مرحلة الوضع التكويني.....6

5-2 مرحلة النمو والإبداع.....7

5-3 مرحلة النضج والكمال.....8

5-4 مرحلة الترجيح والتبسيط.....8

الفصل الأول: الزمخشري وجهوده النحوية

1 التعريف بالزمخشري 11

1-1 ترجمة حياته.....11

1-2 ثقافته وأخلاقه 14

1-3 شيوخه 15
1-4 تلاميذه 16
1-5 أشهر مؤلفاته 17
1-6 وفاته 17
2 التعريف بكتاب المفصل 18
2-1 سبب تأليفه 18
2-2 ترتيب مادته.....19
2-3 مكانته.....19
2-4 شروحاته 20
3 من قضاياه النحوية.....21
3-1 الإعراب والبناء.....21
3-1-1 الإعراب 21
3-1-1-1 تعريف الإعراب.....21
3-1-1-2 موقف الزمخشري من الإعراب.....22
3-1-1-3 تعريف الإعراب عند الزمخشري 23
3-1-1-4 أقسام الإعراب 25
3-1-1-5 المعربات 29
أ-المعربات بالحركات.....29
ب- المعربات بالحروف.....32
3-1-2 البناء.....38
3-1-2-1 موقف الزمخشري من البناء.....38

3-1-2-2 المبنيات.....40
3-2 التقديم والتأخير 41
3-3 التذكير والتأنيث 43
3-3-1 موقف الزمخشري 44
3-4 الحذف والتقدير 45
3-4-1 تعريف الحذف 45
3-4-2 موقف الزمخشري من الحذف 46
4 إنفراده بالآراء واجتهاداته.....48
الفصل الثاني: المنصوبات في كتاب المفصل
1 المفعولات 53
1-1 المفعول المطلق 53
1-1-1 أنواعه 55
1-1-2 المصادر المنصوبة 56
1-2 المفعول به 57
1-2-1 العامل في المفعول 58
1-2-1-1 المنصوب بالمستعمل اظهاره 58
1-2-1-2 المنصوب باللازم إضماره 59
1-3 المفعول فيه 69
1-3-1 أنواعه.....69
1-4 المفعول معه 71
1-5 المفعول له 73
1-5-1 شروطه.....73

2- الحال 75
2-1 العامل في الحال 76
2-2 حذف عامل الحال 77
2-3 شروط الحال 77
2-4 أنواع الحال 78
3 التمييز 79
3-1 أنواعه 80
3-2 شروط التمييز 82
3-3 أصل التمييز 82
3-4 الفرق بين التمييز والحال 83
4 المنصوب على الإستثناء 83
4-1 أركانه 84
4-2 أحكامه 84
4-2-1 وجوب النصب 84
4-2-2 جواز النصب والبدل 89
4-2-3 المستثنى المجرور 90
4-2-4 جواز الرفع والجر 90

4-2-5 المستثنى الجاري على الإعراب 91

5 الخبر والاسم في بابي كان وإن 92

5-1 إضمار العامل في خبر كان 93

6 المنصوب بـ(لا) التي تنفي الجنس.....93

7 خبر ما ولا المشبهتين بليس 96

قائمة المصادر والمراجع.....101

فهرس الموضوعات